الفصل الخامس

العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة فهم وتفسير العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي والوقوف على النماذج المختلفة التى تحكم هذه العلاقة، والبحث في جملة الظروف والمتغيرات المؤثرة في سيادة نمط العلاقة السائد بين الطرفين. كما تهدف الدراسة -فيما تهدف إليه- إلى الكشف عن التفاعل، أو درجة التأثير والتأثر بين الظاهرة الخاضعة للبحث أي "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي" وأكثر المتغيرات صلة بها وأعني بها العلاقة بين المثقفين والسلطة كما سيتضح من الدراسة بعد.

الضوابط المنهجية للدراسة:

بداية نعترف بصعوبة شديدة في الاقتراب من هذا الموضوع لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بندرة الدراسات العلمية ذات الصلة المباشرة أو غير مباشرة بالقضية، فمثل هذه العلاقة قد تركت تاريخيًا للدراسات الفلسفية والقانونية البحتة، وقلما نجد دراسة أمبيريقية تقترب من هذا الموضوع. السبب الرئيسي الثاني هو مجال الدراسة المتسع، والمتشعب، فالموضوع ليس توصيفًا لعمل طرف ما، كالإعلاميين مثلاً، أو تحليلاً لاتجاهاتهم نحو طرف آخر، أو بحثًا في أدوار أي من الطرفين، ولكنه يتناول تداخل العلاقة بين الطرفين (التأثير والتأثر)، هذه مع الافتراض بأن هذه العلاقة ليست على وتيرة واحدة كما أنها ليست متسقة. الأصعب من ذلك أن الدراسة لا تتناول هذه العلاقة الديناميكية في بلد عربي محدد، ولكن مجالها الجغرافي يمتد ليشمل الوطن العربي بأكمله الأمر الذي يزيد من تشعب وتعقد الموضوع.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من محورية العلاقة التي تربط بين الإعلاميين والسياسيين فى النظام العربي وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على تطور المجتمع واستقراره وتماسكه، أو تخلفه وانهياره وتفككه.

وللتعامل مع هذه الموضوع بأسلوب يصل بنا إلى نتائج على درجة عالية من الدقة والموضوعية اعتمدت الدراسة على الاعتبارات والضوابط المنهجية الآتية:

الاستنارة بالإنتاج العلمي الغربي دون أخذه كمعيار للحكم على الوضع العربي، والتساؤل هو: هل نعتمد في دراسة هذا الموضوع على منطق النظر إلى الآخر؟ أي إلى النماذج الغربية للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين؟ أم بالنظر إلى الواقع العربي؟ وقد حسمت هذه الإشكالية لصالح ضرورة فحص الواقع العربي من داخله، إذ من الخطأ محاولة دراسة الواقع العربي بناء على تحليل المفكرين الغربيين والمستشرقين، فالاعتماد على الآخر قد لا ينتهي إلى نتيجة ذات قيمة، إن لم يقود إلى نتائج مغلوطة. ففي دراسة شاملة عميقة حول الاستشراق لإدوارد سعيد أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا يبين لنا بوضوح أن الشرق كما يعرف به المستشرقون هو "اختراع أوربي" فهو لا يتكلم عن نفسه بل يتم الكلام حوله بالنيابة عنه، وليس بموجب واقعه، بل بموجب مصالح الغرب ورغباته في تسويغ سياسته الاستعمارية [1]. وبناء عليه كان من المهم أن نبدأ من الداخل دون أن نغمض أعيننا عن الاستنارة بتجارب الخارج.

هل يتم التعامل مع الوطن العربي باعتباره يمثل دولة عربية واحدة أم مجموعة من الدول العربية؟ هل يمثل مجتمعًا عربيًّا واحدًا؟ أم جملة مجتمعات عربية؟ وبالطبع فإن الإجابة على هذه التساؤلات ترتبط بقضية الدراسة "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين "هل نعتمد على منظور مصغر Micro لدراسة الدولة القطرية اعتمادًا على افتراض وجود تباينات جوهرية بين كل قطر عربي وآخر؟ أم نعتمد على منظور مكبر Macro شامل لدراسة الدولة العربية؟ وهو المنظور الذي

يعتمد على الافتراض القائل بأن حجم التشابه أكبر بكثير من التباينات الفسيفسائية بين كل دولة عربية وأخرى؟ وبالطبع فإن التشابه أو الاختلاف هنا يتعلق بطبيعة النظام الاتصالي والعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين - إنه المنظور الذي يعترف بأن الاختلافات بين الدول العربية هي اختلافات في الدرجة لا في النوع. فالدولة العربية فرضت كدولة حديثة من الخارج "الاستعمار القديم أو التبعية"، وتسيطر عليها نخبات حاكمة تقليدية وجديدة مهيمنة.

وعلى الرغم من بعض الاختلافات التاريخية والخصوصية الموجودة في كل قطر عربي إلا أن هناك قسمات مشتركة منها موقع نظام الاتصال التابع للسلطة وخضوع هذا النظام - الصحفي والإذاعي- منذ نشأته في العالم العربي لأحكام مستمدة إما من مبادىء التشريع العثماني أو الفرنسي أو الإنجليزي... إلخ، كما يخضع نظام الاتصال العربي الحالي لمجموعة متشابهة من القيود القانونية وغير القانونية التي تعرقل أداءه ودوره في المجتمع. هذا بالإضافة إلى النشأة الموحدة والتوجه الفوقي الأحادي لكل النظم الإذاعية العربية، كما أن السياسات والتشريعات الإعلامية العربية تكاد تكون واحدة باستثناء لبنان - وإن اختلفت فهو اختلاف في النصوص المكتوبة، وليس اختلافًا في التطبيقات والممارسات العملية.

لكل هذه الأسباب اعتمدت الدراسة على المنظور المنهجي الشامل الذي يتناول العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي وكأنه دولة عربية واحدة. في نفس الوقت لم نغفل الاعتماد على المنظور المصغر كلما استدعت الحالة.

يرتبط بالنقطة السابقة اعتماد الدراسة على منهج تحليل النظم- Systems Analysis الذي يمثل اقترابًا علميًّا مناسبًا لدراسة علاقات التأثير والتأثر المحتمل بين النظامين موضع الدراسة "الإعلاميين والسياسيين"، فضلا عن إمكانية الكشف عن تأثر النظامين معا بالنظام العربي الكلي الذي يعملان فيه، أي أنه المنهج الأنسب للتحليل الكلي الشامل Macro Anaysis لمتغيرات الدراسة. والفكرة

الأساسية هنا هي النظام المفتوح الذي ينظر إلى ظواهر الكون على أنها منفتحة على بعضها البعض، وأن أداء النظام هو المحصلة النهائية لعلاقات التفاعل القائمة بين أجزائه المكونه له من ناحية وبين النظام ككل والبيئة المحيطة به من ناحية أخرى[١١].
وفي إطار توظيف هذا المنهج تم تتبع النظم العربية ذات الصلة المباشرة بالعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين ومن أهمها النظم السياسية، النظم الاتصالية، العلاقة بين المفكرين والسياسيين، حقوق الإنسان العربي، فكل هذه نظم تتفاعل مع بعضها لتنتج في النهاية أنماطًا معينة للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين. كما أن هذه العلاقة بدورها - كنظام فرعي - تؤثر في هذه النظم بشكل يجعلنا ننظر إلى تتابع التأثير والتأثر في شكل دائري. ومن الصعب القول بوجود ارتباط سببى بين نظام وآخر في هذه المنظومة، ولكن الأدق القول بأن هناك ارتباطًا وظيفيًّا بينها.

الاعتبار المنهجي الرابع لهذه الدراسة ينطلق من تساؤل مهم وهو هل يكفي التحليل الوثائقي للتشريعات الإعلامية لبحث العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين؟ أم أن الأمر يتطلب التحقق من الممارسات الفعلية للعلاقة بين الطرفين، وقد حسمت هذه المشكلة عندما اتخذنا التحليل الوثائقي كمؤشر لا أكثر، لأن الأهم والأجدى هو تحليل الواقع المعاش للممارسات الإعلامية، ولنمط العلاقة الفعلي بين الإعلاميين والسياسيين. فالعبرة دائمًا بالممارسات والأفعال المشهودة لا بالأقوال والنصوص المكتوبة.

نظرًا للارتباط الوثيق بين طبيعة عمل النخبة الإعلامية والنخبة الثقافية، كان من المهم دراسة العلاقة بين المثقفين والسياسيين العرب كمفتاح لفهم موضوع هذا البحث "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين".

الإطار الزمني للدراسة هو الوقت الحاضر، لكن المؤكد أن فهم الحاضر يتطلب دراسة الماضي، ولذلك تم الاعتماد على التاريخ والمنهج التاريخي، فأمراض النشأة للنظام الاتصالي العربي لا تزال تشكل هذه العلاقة حتى الآن. لذا لم نشأ أن نضع

فاصلاً زمنيًا يبدأ بلحظة زمنية معينة وينتهي بأخرى، ذلك أن الظروف المجتمعية الشاملة فى الوطن العربي يمكن تلخيصها في جملة واحدة وهي "الدولة الضعيفة المتسلطة والمهيمنة، وفاقدة الإرادة المستقلة فى المجال الدولي، والإعلام التابع، والجمهور المنعزل" وبالطبع هناك استثناءات تاريخية لهذا التوصيف خاصة أثناء مقاومة الاستعمار، لكنها على الأقل - أي هذه الجملة- تصف الدولة العربية الحديثة إلى حد كبير مع تباينات جزيئة هامشية بين دولة وأخرى.

المقصود بالإعلاميين على مستوى هذه الدراسة كتعريف إجرائي هم كل العاملين في مجال الإعلام في المؤسسات الإعلامية العربية وبالتحديد في الصحافة العربية والإذاعة والتليفزيون. سواء كانت الوظيفة الرئيسية لهم هي جمع الأخبار أو تحريرها أو التعليق عليها، أو تقديم الرأي في شكل عامود صحفي أو مقال أو برنامج إذاعي أو تليفزيوني، كما يشمل هذا التعريف المفكرين الذين يقدمون مقالاتهم بشكل ثابت في الصحف العربية، فهم مفكرون عاملون أيضًا في مجال الإعلام، ويشمل المفهوم أيضًا الإعلاميين في الصحف القومية أو الحزبية، المؤيدين للسلطة أو المعارضين لها. باختصار الإعلاميون على مستوى هذه الدراسة هم المشتغلون بصناعة الكلمة خبرًا ورأيًا وفكرًا وثقافة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية على امتداد الوطن العربي. أما نظام الاتصال هنا فيقصد به إجرائيًا "الصحافة والإذاعة العربية" الراديو والتلفيزيون وهو كنظام فرعي في إطار النظام العربي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية مدخلات النظام، ومكونات النظام الداخلية، والتي تمثل أجزاءه التي تتفاعل مع بعضها وتقوم بعمليات التحويل لتنتج العنصر الثالث وهو مخرجاته والتى يعبر عنها فى شكل مضمون صحفي وبرامج إذاعية وتلفزيونية أيا كان موضوعها وتوجهها وذلك كله في ضوء فلسفات وسياسات وتشريعات اتصالية تحكم أداء النظام وتحدد دوره وموقعه.

المقصود بالسياسيين هنا- ليس كما يبدو لأول وهلة- المنتمين للأحزاب

والتنظيمات السياسية فقط بل هم النخبة الحاكمة في الوطن العربي، أي أننا نتعامل مع أصحاب السلطة في المجتمع صناع القرار وواضعي السياسات.

وأخيرًا فإن هذه الدراسة تسعى لاختبار الفرض الآتي: "***إن الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمنة الكاملة، والمغتربة عن ذاتها أوجدت نظامًا اتصاليًا تابعًا لها يضفي عليها الشرعية لتأمينها، ويعضد من هيمنتها الكاملة، ويعيد إليها ذاتها المفقودة. ونتيجة لذلك سادت أنماط للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية في معظمها، ولذا كانت محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربي عن ذاته، وانتهاك حقوقه، وفقدانه الثقة في هذين النظامين معًا***". وقد سعت الدراسة لاختبار صحة هذا الفرض بالاعتماد على مجموعة من الدراسات الأمبيريقية والتحليلية لعدد كبير من المفكرين والباحثين العرب في مجالات السياسة والاتصال والاجتماع. فضلاً عن معايشة الباحث وقربه من الواقع العملي لهذا الموضوع. ونأمل أن تكون هذه الدراسة محاولة على الطريق لبناء نماذج علمية تفسر العلاقة بين فاعلين مؤثرين فى الوزن النسبى للنظام العربي إقليميا ودوليا. وأن تكون النماذج المقترحة بداية لدراسات علمية موسعة للتحقق منها على المستوى القطرى والأقليمى.

طبيعة الدولة في الوطن العربي

الشرعية المتآكلة - الهيمنة الكاملة - الاغتراب عن الذات

إلى أي مدى تتمتع الدولة في الوطن العربي بشرعيتها؟ وكيف أثرت نشأة الدولة العربية وتبعيتها على شرعيتها، وما أثر ذلك على نظام الاتصال العربي، وما أثر هذا وذاك على القضية موضوع دراستنا (العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي). يقول المفكر العربي سمير أمين ثمة قاسم مشترك يجمع تجارب الوطن العربي بالرغم من اختلاف المسارات التاريخية التي مرت بها وهو في واقع الأمر قاسم مشترك على صعيد العالم الثالث إلى حد كبير، لم تكتسب الدولة في الوطن العربي شرعية حقيقية، فالشرعية تفترض أن أيديولوجيا الطبقة المهيمنة في المجتمع

تصبح الأيديولوجيا المهيمنة على صعيد المجتمع كله، هذا هو الأمر في الدولة الرأسمالية المركزية، فالشرعية هذه تتجلى في وفاق اجتماعي مزدوج قائم على اتفاق الجميع مبدئيًا على قواعد ممارسة الديمقراطية السياسية من جانب وقبول قوانين الرأسمالية والسوق كوسائل لإدارة الاقتصاد من الجانب الآخر.

إن مثل هذا الوفاق غائب في أطراف النظام بسبب شناعة النتائج المترتبة على الاستقطاب الرأسمالي والمدمرة اقتصاديًا واجتماعيا وثقافيًا الأمر الذي يجعل اصطفاف الأمة والشعب وراء مبادىء النظام غير قائم على قناعة عميقة، فالنظام يعيد تكوين نفسه هنا من خلال الاستبداد وانحسار الوعي السياسي الذي ينتجه الاستبداد نفسه. وغياب شرعية النظم العربية يرجع إلى فشلها في القيام بالتحديث وهو علة وجودها. فالموقع الطرفي الذي تحتله هذه البلدان في النظام العالمي يحول دون انجازها تحديثًا عامًا ينفع الجميع أي الشعب بمختلف طبقاته وفئاته ويفرض تحديثًا نخبويًا سطحيًا" فالدولة عدو الأمة" كما يكتب برهان غليون[11]. يقدم سمير أمين رؤيته لأزمة الدولة العربية اعتمادًا على نظريته "المركز والهوامش" والتي تفرض على الطرف الأضعف قيودًا هيكلية تحول دون قدرته على تحقيق قبولاً شعبيًا وجماهيريًا واسعًا. فالدولة إذن مقبولة لدى القلة المسيطرة والمستفيدة في وقت واحد.

والمشكلة في نظر سعد الدين إبراهيم هي أن التغيير الاجتماعي -الاقتصادي- قد تفجر خلال القرنين الأخيرين بفعل مبادأة من خارج الوطن العربي ولم يكن استجابة لحاجات أبناء هذا الوطن ومتطلباتهم ولم يتم بوتيرة واحدة أو بشمولية متسقة. لقد كان الاختراق الأوربي الاستعماري للوطن العربي هو فعل المبادأة من الخارج الذي فجر التغيير الاجتماعي من الداخل وبالتالي جاء هذا التغيير استجابة لمتطلبات المشروع الاستعماري وليس لمتطلبات أبناء الوطن العربي، لا من حيث الأهداف ولا من حيث الوسائل. حتى المحاولات التحديثية التي بدأت قبل

الاحتلال السافر مثل تجربة محمد على في مصر وداوود باشا في العراق وخير الدين في تونس، أما أنها انتهت على عجل كإجراء وقائي يضمرة الغرب، أو كتقليد سطحي لما كان يحدث في الغرب، وفي كلا الحالين سرعان ما أجهضها الغرب بطريقة أو بأخرى[1].

فالدولة الحديثة في الأقطار العربية فرضت من الخارج بواسطة التدخل المباشر (الاستعمار القديم) أو التبعية ولم تكن تطورًا مجتمعيًّا طبيعيًّا وذاتيًّا لتلبية الاحتياجات الفعلية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر. وبالتالي تعبر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع المؤسسات والممارسات السياسية القائمة في المجتمع، هذا شكل متقدم للديمقراطية السياسية. الدولة في الأقطار العربية كما يرى البعض اصطناعية تكاد تكون مجرد جهاز قمعي متخلف في ديمقراطية تسيطر عليها نخبات حاكمة تقليدية وجديدة هيمنت لأسباب وراثية أو لعلاقاتها مع الإدارة الاستعمارية. لهذا تعتبر الدولة القطرية أو الوطنية في الوطن العربي نفسها شاملة لكل المجتمع، ولا وجود لأي حركة أو صوت أو تنظيم خارج نطاقها[1].

وإن كانت إشكالية شرعية الدولة في الوطن العربي حسب الرؤى السابقة ترجع في الأساس لمتغير خارجي دولي استعماري، فإن الجانب الآخر لهذه الإشكالية يرجع إلى طبيعة هذه النظم ذاتها، وتوجه النخبات الحاكمة بها. وقد انتهى يحي الجمل من دراسته لأنظمة الحكم في الوطن العربي إلى أن الفارق الوحيد بين الملكيات والجمهوريات في الأقطار العربية هو أن احتمالات وراثة المنصب في الملكيات موجودة، في حين أن هذا الاحتمال غير وارد بالنسبة للجمهوريات، وما عدا ذلك فإن رئاسة الدولة في الأغلب الأعم تكون مدى الحياة ولا يغيرها إلا الموت أو الانقلاب. ويخلص الباحث إلى أن الأنظة العربية جميعًا ليست إلا نظمًا محافظة إذ لا تسمح - رغم النصوص - بتغيير قمة النظام، ولا هيكله الأساسي عن طريق

تأثيرات الرأي العام على نحو سلمي ولم يحدث أن تغير نظام عربي من داخله تغيرًا هادفًا إلا بالوفاة، أما أن يتغير النظام في قمته، وأن تتعدل أو تتطور توجهاته في غير حالات الوفاة على نحو هادىء، فهو الأمر الذي يبدو أن الأنظمة العربية - مهما قالت النصوص- بعيدة عنه[I].

ويشير مايكل هادسون إلى أن النظام العربي القائم اليوم سلطوي في الأساس.

ويقيني أن هناك تفاوتات هامة ما بين قطر وآخر، وأن هناك درجات ما ولو سطحية من القبول العام للدولة من قبل الجماهير حتى وإن كانت نتيجة لاستخدام الحملات الإعلامية لإضفاء الشرعية. بيد أن أحدًا لا ينكر حقيقة أن السمة الجوهرية السائدة هي أن الحكام يسيطرون والشعوب تطيع، ومحاسبة الحكام المحكومين لا تكاد تذكر. يضاف إلى ذلك أن التوجه منذ بداية السبعينيات كان ينمو إلى المزيد من الحكم السلطوي. فقد تضاءلت التظاهرات والاحتجاجات التلقائية، وأحزاب المعارضة الأصلية وحركاتها وتجمعاتها قد خفت أهميتها والحريات السياسية قد تم كبتها، أو كادت فيما أوشك أن يكون حالة طوارىء دائمة وبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والأمنية[II].

ولملء فراغ الشرعية وتقلص فاعلية النظم العربية فإنها تلجأ إلى إثارة مخاوف الناس من أي منافسين على السلطة، فقد أتاح احتكار الأنظمة الحاكمة لكل وسائل الإعلام إثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة، والحالة النمطية هنا هي تصوير مثل هذه البدائل على أنها يمكن أن تؤدي إلى حكم شيوعي دموي يستمد توجهاته من الاتحاد السوفيتي السابق، أو إلى ديكتاتورية إسلامية متعصبة ودموية أو إلى نظام ليبرالي ضعيف يؤدي إلى الصراع والحرب الأهلية[III].

وفي دراسته عن مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي يطرح مصطفى كامل السيد بعض السمات العامة للدولة في الوطن العربي ذات أثر مباشر على العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين لعل أهمها:

وجود مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي في كل الأقطار العربية تسيطر عليها الدولة. فالدور الاقتصادي للدولة يفوق في البلدان العربية الدور الذي تقوم به الدولة في مجتمعات العالم الثالث الأخرى التي تشترك مع البلدان العربية في مستويات متقاربة من التنمية الاقتصادية. ولنا أن نفترض وجود علاقة قوية بين هذه القبضة المسيطرة من جانب الدولة على النشاط الاقتصادي والتحكم الشديد في إدارة وتوجيه كافة أوجه النشاط الإعلامي، وإن كان هذا الدور قد بدأ فى الانكماش تدريجيا تحت تأثير تمدد القطاع الخاص من جانب والشركات متعددة الجنسية من جانب أخر منذ أوائل التسعينيات.

تشترك كل النظم السياسية في أن الدولة فيها أي كانت درجة التعددية الحزبية لا تقبل أيًّا منها أن تكون هناك حدود على سلطتها في التعامل مع المجتمع[٥].

الأمر لا يقتصر على كون النظم العربية نظمًا سلطوية تحكمية أو أوتوقراطية مهيمنة على أوجه النشاط المختلفة في المجتمع، ضعيفة ومحدودة الشرعية - وهذا هو الأهم - نظم مغتربة. فالإنسان في ظل هذه النظم كائن كما يراه المفكر العربي حليم بركات "عاجز، مغلوب على أمره، ومأخوذ بتأمين حاجاته الآنية، فتسيطر في حياته قيم مجرد المعيشة والاستمرار، والإنسان العربي يعيش على هامش الوجود لا في الصميم، وتحتل الأشياء والسلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يشعر إنما ليس بوجوده بل بالتراكم حوله يحقق إنما ليس لذاته بل لغيرها، يقيم علاقات هي في جوهرها علاقات اقتناص وذعر. إنه يعيش على هامش الوجود وليس في صميمه، قلقًا حذرًا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل وبينما تتضخم الأشياء حوله يتقلص هو في الداخل.

والمجتمع العربي - هو الآخر - يعاني اغترابًا أسوأ وقد حدد حليم بركات صور اغتراب المجتمع العربي عن ذاته فيما يلي:

١- عدم سيطرة المجتمع على موارده ومصيره، وتداعي المجتمع من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وصميمه، فلم يعد يملك إرادة وهدفًا وحيلة.

٢- أصبح واضحًا أن المجتمع العربي لا يسيطر على موارده وثرواته فتُستغل على الأغلب لصالح فئات قليلة في الداخل ولصالح دولاً أخرى بينها دول معادية لها.

٣- أصبح واضحًا -أيضًا- أن الأنظمة والحركات القومية والاشتراكية العربية فشلت حتى الآن ليس فقط في تحقيق الوحدة بل في مجرد التنسيق والتضامن في الأزمات. من هنا كان الانطباع بأن المجتمع العربي لا يملك حاليًّا محورًا وإرادة وغاية.

٤- كذلك يبدو واضحًا أن المجتمع فقد سيطرته على مؤسساته وخاصة المؤسسات السياسية التي تتحكم أكثر مما تحكم وتستغل المؤسسات العامة لصالح الطبقات والفئات الحاكمة، ثم إن السلطة السياسية تهيمن على مزيد من المؤسسات الثقافية والتربوية والدينية والنقابية.

بسبب هذه الأمور فإن المجتمع العربي وليس الإنسان فحسب مغتربًا عن ذاته ومعرضًا للانهيار، وحتى يستعيد المجتمع سيطرته على مؤسساته وموارده، ويتكون له محور وصميم وإرادة وغاية يستمر الانهيار وبسرعة أقصى فأقصى[O]. ولعل أسلوب معالجة الدولة العربية لأزمة العراق الراهنة هو أكبر برهان على فقدان الرؤية، والهدف والإستراتيجية، فالدولة العربية فقدت مجرد الإحساس بالقدرة على التأثير، أو حتى محاولة إجراء تعديلات طفيفة فى السيناريوهات الدولية التى يخططها الأعداء بشكل علني وصريح لتقسيم المنطقة إلى دويلات يضمن من خلالها السيطرة على ثروات هذا المجتمع تحت دعوى بناء مجتمعات ديمقراطية جديدة. والشعوب العربية هي الأخرى انكمشت فى داخلها واكتفت بمشاهدة الشعوب الغربية وهي تتظاهر ضد الحرب وكأن الأمر لا يعنيها. الواقع أن الرأي العام يعيش هو الآخر حالة الاغتراب التى تسم النظم ذاتها لإيمانه بفقدان النظم القدرة على الفاعلية الدولية.

والشرعية لا ترتبط كما يبدو للوهلة الأولى بالإجراءات القانونية والجوانب الشكلية بقدر ما ترتبط باقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها، هذا الاقتناع هو جوهر الشرعية ومغزاها لا تغني عنه كل أشكال السطوة والرهبة والنفوذ، حتى ولو أحاطت السلطة نفسها بعشرات الدساتير والقوانين. وفى هذا السياق يقول ديفيد ايترن "قد يقبل المواطن بسلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب. ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أن من المقبول عنده، والمناسب له، أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم، إذ يجد أنها تتسق مع قيمه ومبادئه وأخلاقياته وأمانيه. ذلك ليس لمنفعة شخصية له، ولكن بمعنى المنفعة العامة وعلى المدى الطويل". والشرعية بهذا المعنى أوسع من التأييد أو المعارضة. فقد يكون هناك من يعارض السلطة، وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها. ولكن هذه أمور طبيعية وحتمية. لا تنفي الشرعية، طالما شعر المواطن أن السلطة فى توجهها العام، سلطة وطنية، منطقية مع التاريخ الوطني، ومخلصة فى المجموع لإرادة الشعب، وللقيم العامة التى تربط أبناء الواحد بعضهم ببعض [١١].

إن الدولة العربية بنشأتها وتطورها وسمات النخبة الحاكمة فيها سوف تطرح إشكالية العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين مرتبطة بمحددات معينة منها:

- تحديد دور ووظيفة الإعلاميين في المجتمع في تبرير سلوك الدولة والدفاع عن شرعيتها ومهاجمة خصومها، وذلك باستثناءات قليلة نتيجة للتوجه الجريء الذى تنتهجه بعض الفضائيات العربية وقلة من الأقلام المسئولة. وبدلا من محاولة الإعلام العربي تبني موقف عربى موحد لمخاطبة الرأي العام العالمي، انتهى الأمر إلى شرح وتبرير سياسة الدولة القطرية فى مواجهة دولة أو دول أخرى فضلا عن انهماكه فى توجيه الرسالة للاستهلاك المحلي.
- ملاحقة المعارضين من الإعلاميين وعدم السماح لهم بالوصول برسالتهم إلى الرأي العام.
- الحد من حرية التعبير وممارستها بشكل يحول دون تكوين رأي عام مستنير، وبالعكس يصبح تسطيح الوعي أو تزييفه أحد مهام الإعلام.

- سيادة النظم الاتصالية الفوقية أحادية النظر. ذات التأثير الهامشي في تحديد العلاقة بين السياسيين والمجتمع بصفة عامة، وفي صنع القرار بصفة خاصة وهي بسبب هذا وذاك فقدت مصداقيتها لدى الجمهور. وعلى الرغم من أن ثورة الاتصال تحول بالضرورة دون تحكم الدولة الكلي فى توجيه الرأي العام الذى أصبح أكثر قدرة على التعرض لمصادر المعلومات الأكثر حرية وانفتاحا، إلا أن نسبة قليلة من الجماهير العربية لا تكاد تذكر هي التى تتمكن من الوصول لمصادر المعلومات الدولية تحت تأثير عوامل عديد لا مجال للحديث عنها الآن.

النظام الإعلامي العربي:

إذا كانت البداية الإعلامية في العالم العربي قد تمت على أيدي الأوربيين أو العثمانيين، فإن الصحافة العربية نشأت في الأساس على أيدي الحكام، وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الإيجابية والسلبية فإن الذي تبقى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والإعلامية، وكان لا بد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعي والذي يمثل الطرف الآخر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي التي شهدها العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر، ونقصد بها الصحافة الشعبية التي تمثل أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية.

وتحمل د. عواطف عبد الرحمن رؤساء الحكومات العربية أو صناع القرار السياسي مسؤولية الاختيار بين الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية[11].

فقد اهتمت الحكومات الوطنية الجديدة بعد حصول أغلب الأقطار العربية على استقلالها في الخمسينيات بتأكيد سيطرتها على وسائل الإعلام فيها وذلك كمظهر لتأكيد الاستقلال الوطني، وعشية الاستقلال كانت وسائل الإعلام تكاد تقتصر على الصحف والراديو الذي كانت السيطرة الاستعمارية كاملة عليه في أثناء فترة

الاحتلال. وقد اختلف الوضع بالنسبة إلى الصحف حيث كانت الخريطة الصحفية قبل الاستعمار على النحو التالي:

- صحف تصدر مباشرة عن سلطة الاحتلال.
- صحف يصدرها أعوان السلطات الاستعمارية وبخاصة في مصر وأقطار المشرق العربي.
- صحف وطنية تعبر عن طموحات الشعوب العربية في الاستقلال وكان الطابع العام لهذه الصحف حزبيًّا.

وبعد الاستقلال اختفت بالتدريج الصحف التي تصدر عن سلطات الاحتلال أو تحول ولاؤها إلى الإدارة الوطنية الجديدة، وأصبحت صحفًا رسمية أما صحف الأعوان فقد توقف بعضها واتخذ البعض الآخر ولاءات جديدة، أما الصحف الوطنية وأكثرها كان حزبيا وبخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب فقد انتعشت لفترة قصيرة في ظل التعددية السياسية التي أعقبت الاستقلال، ولكن سرعان ما ضاقت الأنظمة السياسية العربية بالتعدد السياسي وأطاحت بالقوى المعارضة وأُطيح معها بالكثير من هذه الصحف تباعا[١١١].

وفي دراسته عن أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة يرصد الباحث المتميز حماد إبراهيم مجموعة المحددات الرئيسية التي اتسم النظام الاتصالي العربي في الآتي:

يمثل احتكار السلطة السياسية للنشاط الإعلامي والصحفي في الوطن العربي الظاهرة الأكثر شيوعًا، ففي الميدان الإذاعي جرت العادة على أن يخضع جهازا الراديو والتليفزيون لملكية الحكومات وسيطرتها، وفي ظل هذا النوع من العلاقة تتولى وزارة الإعلام إدارة النشاط الإذاعي وتعيين الكوادر الإذاعية بكافة مستوياتها الإدارية والمهنية، ونظرًا للالتزام المطلق بسياسات الدولة في جهازي الإذاعة- الراديو والتليفزيون- تحرم القوى المعارضة ليس من ملكية هذه الأجهزة فحسب

إنما من فرص التعبير أو الظهور في برامجها، أما على المستوى الصحفي فيسود النظام الصحفي السلطوي في الوطن العربي.

يقود هذا الاحتكار إلى تأثيرات سلبية على الأداء الإعلامي والصحفي لتلك الوسائل، فأغلب الصحف العربية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين.

إن تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطة السياسية أصبحت العامل المحدد للنوعية (المعايير) التي تحكم أداء المؤسسات الصحفية والإذاعية إذ تزداد صلاحية المادة للنشر والإذاعة كلما تزايدت قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسلطة السياسية، والتزمت بالترويج لسياسات السلطة وعمدت إلى التشكيك في الخصوم أو المعارضين السياسيين ولجأت إلى التهوين من شأنهم وتشويه صورتهم أمام الرأي العام، وارتفعت بمكانة صانع القرار المركزي: رئيس الجمهورية وقدمته في صورة إعلامية جذابة وبراقة ومؤثرة بالقدر الذي يضمن له شعبية أكثر ويقربه من عقول الجماهير وقلوبهم.

إن حرص السلطة السياسية على ضرورة توظيف وسائل الإعلام في الوطن العربي في الاتجاه الذي يحقق أهدافها مارس تأثيرًا سلبيًّا على اتجاهات التوظيف، إذ ربط وسائل الإعلام العربية بوظائف تقوم على تعبئة الجماهير وحشدها، وبقدر ما كان ذلك ضروريًّا لإنجاز مهام الاستقلال الوطني وتحدياته في الخمسينيات والستينيات، فإن استمراره حتى التسعينيات يثير ضبابًا كثيفًا حول الأهداف التي تسعى السلطة لتحقيقها فعلاً.

ترتبط الظواهر الإعلامية والصحفية السائدة في الوطن العربي بموقع الإعلام في النظم السياسية العربية وفي هذه النظم يرتكز سند الحكم وفلسفته على ثلاث ركائز أساسية: الأولى قوى عسكرية من الجيش والشرطة، والركيزة الثانية

أيديولوجية مقبولة جماهيريًّا ولو على الأقل من حيث الشكل، والركيزة الثالثة هي الاعتماد الكبير على الإعلام ومحاولة توجيهه في إطار مساندة السلطة[٣].

نظرية الإعلام العربي:

إن القيمة الأساسية للبحث في النظرية التي تسود العالم العربي على المستوى الإعلامي ترجع إلى أنها سوف تعمل كمرشد جيد ليس فقط لفهم أسلوب عمل نظام الاتصال وهدفه وفلسفته وإدارته وسياساته وخططه وتشريعاته وضوابطه، ولكن النظرية تمثل مرجعًا يمكن على أساسه الكشف عن طبيعة ونموذج العلاقة السائد بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، فهل هناك نظرية شاملة متكاملة تحكم عمل النظام الاتصالي؟ والأهم من ذلك هو منهج البحث المؤدي لبناء هذه النظرية؟ بمعنى هل نصل إليها عبر مسار يقوم على تحليل الأطر الفكرية والوثائق القانونية والمواد الدستورية الخاصة بنظام الاتصال في الأقطار العربية؟ أم نشرع في الوصول إليها عبر مسار يقوم على تتبع الممارسات الإعلامية العملية في عالم الواقع؟

هل نعمد إلى وضع النظريات الغربية كحكم وكمرجع نأخذ منه الحكمة والعظة عند بناء النظرية التي تحكم النظام الاتصالي العربي؟ لنرى كيف يقترب أو يبتعد الواقع الإعلامي العربي عن هذه النظرية أو تلك؟ ثم تقييم الواقع العربي تقييمًا إيجابيًّا إذا كان يقترب من النظرية الليبرالية مثلاً أو تقييمًا سلبيًّا إذا كان يقترب من النظرية الاشتراكية؟ أو العكس؟

وقبل التعرض لهذه النظرية من المهم تحديد بعض المصطلحات تحديدًا يميزها عن غيرها ويمنع الخلط والالتباس، فالمقصود بسياسات الاتصال هنا هو مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة؟

ولا يعني هذا بالضرورة أن تكون هذه السياسة مقننة ومكتوبة في وثيقة ما بل إن هذا نادرًا ما يحدث وطبيعي إن عدم وجود هذه الوثيقة لا يعني عدم وجود سياسة، ولكنه يعني أن تكون الصورة غامضة غير واضحة المعالم وهو ما ينبغي أن تبذل الجهود لتفاديه.

أما التخطيط فهو توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، أو التي يمكن ان تتاح خلال سنوات الخطة من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها السياسة الإعلامية مع الاستخدام الأمثل لهذه الاماكانات، فالتخطيط إذن هو المرحلة التالية لرسم السياسة. والإطار القانوني، أو التشريعات الإعلامية هي تلك القواعد التي لها صفة الإلزام أو المتصلة بالنشاط الإعلامي والاتصالي والتي تتولى تنظيم ممارساته ووضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة والتشريعات الإعلامية عدة مصادر يأتي على رأسها الدستور ثم القانون الجنائي أو قانون العقوبات والقانون المدني والقانون الإداري والقانون الدولي العام كما تعتبر اللوائح والمذكرات التفسيرة مكملة للتشريعات الإعلامية كما يدخل في هذا الإطار مجازا المواثيق المهنية[1].

وأخيرًا تأتي الممارسات الإعلامية التي تعبر عن التجسيد الواقعي لترجمة السياسيات والخطط والتشريعات على المستوى الإعلامي، فالممارسات تعبير عن أسلوب العمل كما يحدث في المؤسسات الإعلامية، وفي محتوى الرسالة الإعلامية، وفي العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين سواء انصرفت العلاقة إلى الإدارة والتنظيم والإصدار والرخص، أو إلى أسلوب التعامل من تعاون أو عداء أو وضع المعوقات أو تذليلها... إلخ. وسوف نبحث في النظرية التي تحكم نظام الاتصال العربي على المحاور المختلفة السابقة: السياسات والتشريعات والممارسات الإعلامية علمًا بأن القيمة والعبرة دائما كما يقول د. راسم الجمال بالممارسات العملية وليست بالمفاهيم والتعريفات الشائعة في الكتابات والمؤلفات الإعلامية أوالوثائق الرسمية، خاصة عندما تغيب هذه المفاهيم تماما في أنماط الممارسات اليومية المتكررة التي أصبحت

تشكل قاعدة لحرية الإعلام وليست تلك الموجودة في الأوراق أو على رفوف المكتبات[٣٩].

ونود هنا التأكيد على أن الهدف من هذه النقطة ليس البحث في النظرية التي تحكم نظام الاتصال العربي في ذاتها، ولكن في علاقتها بالظاهرة موضع الدراسة " العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين".

التحليل الكمي للسياسات والتشريعات الإعلامية:

في تحليله للنظم الصحفية في الوطن العربي خلص د.فاروق أبو زيد إلى مجموعة من النتائج ذات الدلالة الخاصة لدراستنا هذه من أهمها:

- إن النظام الصحفي السلطوي يشكل الاتجاه الغالب على الأنظمة الصحفية العربية، وإن كان الأمر لا يخلو من وجود مواقع قليلة للنظاميين الليبرالي والاشتراكي في المجتمعات العربية.
- النظام الصحفي اللبناني هو النظام الوحيد الليبرالي في العالم العربي إذ يأخذ بمبدأ الملكية الفردية للصحافة.
- توجد خمسة أنظمة صحفية عربية تقوم لملكية الصحف بها على مبدأ الملكية العامة وهي العراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر، ويلاحظ أن الملكية العامة للصحف في هذه الأنظمة تتخذ أشكالا متعدد منها ملكية الدولة للصحف ومنها ملكية الحزب الحاكم. وتمثل هذه الدول النظم الصحفية الاشتراكية.
- توجد عشرة أنظمة صحفية عربية تأخذ بمبدأ الملكية المختلطة وهي مصر والسودان والسعودية والكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان وتونس والمغرب، في هذه الأنظمة يسمح للأفراد وللدولة بحق ملكية الصحف.
- لا يوجد نظام صحفي عربي يتبنى النظام الصحفي الليبرالي الذي يقوم على حرية إصدار الصحف بدون شروط مسبقة.

- يوجد ستة أنظمة صحفية عربية تطلق حق ممارسة العمل الصحفي لجميع المواطنين بدون أي قيود أو شروط مسبقة، وذلك في كل من مصر والسودان والسعودية ولبنان وتونس والمغرب ومع ذلك استبعد النظام المصري من ممارسة حق العمل الصحفي مجموعة من الفئات حددتها المادة ١٨ (من قانون سلطة الصحافة).
- هناك تسعة أنظمة صحفية عربية تشترط على من يريد ممارسة العمل الصحفي ضرورة الحصول على ترخيص من الحكومة. وهذه النظم توجد في الكويت والبحرين وقطر وعمان والعراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر.
- هناك ثلاثة أنظمة صحفية عربية تتبنى المفهوم الليبرالي في قصر حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية على السلطات القضائية وحدها وهي مصر والسودان ولبنان.
- هناك ستة أنظمة صحفية عربية تتبنى المفهوم السلطوي في إعطاء السلطات الإدارية وحدها حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية وهي السعودية وقطر وعمان وسوريا واليمن وليبيا.
- هناك سبعة أنظمة صحفية عربية تتبنى المفهوم الصحفي الاشتراكي الذي يجمع بين الجزاءات والعقوبات القضائية والعقوبات والجزاءات الإدارية وهي الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة والعراق وتونس والجزائر والمغرب.

كشفت الدراسة التحليلية لمضمون قوانين المطبوعات العربية أن جميع الأنظمة الصحفية العربية محل الدراسة تفرض الرقابة على الصحف وإن اختلفت أنواع هذه الرقابة وأساليبها من نظام صحفي إلى نظام صحفي آخر.

وينتهي د. أبو زيد إلى أنه لا يوجد نظام صحفي عربي نقي، فرغم أن لكل نظام صحفي عربي طابعه العام الغالب عليه سلطويًّا كان هذا الطابع أو ليبراليًّا أو

اشتراكيًّا. إلا أنه يحمل في نفس الوقت خصائص الأنظمة الصحفية الأخرى، أي أنه لا يوجد نظام صحفي عربي متجانس[٣٠٣].

وقد توصلت د. عواطف عبد الرحمن إلى نفس النتيجة السابقة عندما حاولت تطبيق إحدى النظريات على الصحافة العربية فقد وجدت كثيرًا من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وما تشير إليه بعض النظريات الغربية في الإعلام مثل نظرية السلطة التي ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الإنجليزية منذ القرن السادس عشر، وإذا كان الافتراض الأساسي لنظرية السلطة هو وجود صحافة ذات ملكية خاصة خاضعة في نفس الوقت للقيود الحكومية. فإن النمط الغالب في ملكية الصحف في العالم العربي هو ملكية الحكومة وإدارتها للصحف.

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح أنها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية، إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفي عن تاريخ الصحافة العربية وتطورها. فهناك مضمونها النظري الذي نص على أن وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية في مواجهة الحكومة، ولا تتلاءم هذه النظرية مع الواقع السياسي والاقتصادي الراهن في العالم العربي حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة.

وعلى الرغم من وجود بعض تشابه بين النظرية الاشتراكية وبين الأوضاع الإعلامية في بعض الدول العربية، إلا أن الاختلاف بين جوهر النظرية وأساسها النظري وبين السياسات الإعلامية في العالم العربي يجعل من العسير إن لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية على الدول الاشتراكية حتى وإن كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة في العالم العربي[٣٠٤].

نتيجة لما سبق خلصت هذه الدراسة ودراسة أخرى ل د. فاروق أبو زيد بعنوان

التحديات الإعلامية العربية مقارنة بين عقدي الخمسينيات والثمانينيات إلى أن السيطرة الاستعمارية القديمة على وسائل الإعلام العربية قد عادت في الثمانينيات ولكن في شكل جديد يمكن تلخيصه في جملة واحدة هي " التبعية الإعلامية"[٣]، وسيتم مناقشة نظرية التبعية في مكان لاحق عند الحديث عن تحليل الممارسات الإعلامية.

لقد اشتقت معظم التشريعات الصحفية والإعلامية في الأقطار العربية من نفس المبادىء والتشريعات المستبدة والمستمدة من مبادىء التشريع العثماني أو الفرنسي أو الإنجليزي الإيطالي أثناء الاحتلال، كما تضمنت بعض القوانين المحلية التي تحكم حرية الصحافة في بعض الأقطار العربية نصوصًا أسوأ وأشد من الأصل السيئ الذي اشتقت منه. ومن الأحكام السائدة في المشرق العربي وفي الكثير من الأقطار العربية:

الأخذ بنظام إجازة المطبوع بالرغم من أن القانون العثماني نص على إصدار المطبوع بمجرد تقديم بيان أو إشعار أو إخطار بذلك.

منح الإدارة سلطة إنذار وتعطيل وإلغاء المطبوع:

تخويل الحكومة سلطة مصادرة المطبوع وهو تخويل لم يرد في قانون المطبوعات العثماني ومن الظواهر الغريبة في الوطن العربي أنها بقدر ما تتوسع في الدساتير الحديثة بالنص نظريًا على حرية النشر. نجد أن تطور قوانين المطبوعات وقوانين العقوبات تثبت جريمة الرأي وتزداد تدريجيًا في العقوبة[٤].

أمراض النشأة وأثرها على الممارسات الإعلامية لنظام الإعلام العربي

من أصعب الأمراض التي تواجه الكائن الحي تلك التي ترتبط بمولده خاصة إذا ووجهت بالإهمال بدلاً من العلاج. فمثل هذه الأمراض تظل كامنة داخل الكائن الحي وتتطور بنموه، وتأخذ أشكالاً خطيرة في بعض الأحيان وقد يصعب التعامل معها بعد مرور فترة من الزمن ويصبح الاستسلام هو العلاج الوحيد لحين انقضاء العمر.

وإذا أردت أن تكشف العلل التي يعانيها الكائن الحي في لحظة زمنية معينة وأن تصل من هذا الكشف إلى تفسير جيد فإنه لابد من الرجوع إلى النشأة وظروف الميلاد بل قد يتطلب البحث أحيانًا التعرف على المؤثرات الوراثية للآباء والأجداد وأجداد الأجداد.

والأمر لا يختلف كثيرًا بالنسبة لنظام الاتصال العربي. فإذا أردنا أن نقدم تفسيرًا لما هو كائن من علل وجب علينا الرجوع إلى الميلاد أعني كيف نشأ نظام الاتصال وكذلك البحث في المؤثرات الوراثية.

ويحكي لنا أديب مروة عن الصحافة اللبنانية – وهو أمر ينسحب على الصحافة في بقية الأقطار العربية إلى حد كبير – لم يكن هناك قبل عام ١٨٦٤ قانون للصحافة في لبنان ولا في البلدان الخاضعة للسيطرة العثمانية، فكانت جميع المطبوعات في الإمبراطوية العثمانية تخضع لنظارة أي (وزارة) المعارف ووزارة الداخلية في إستنابول اللتين كانتا تصدران الأوامر باسم الباب العالي أي باسم السطان وعند إعلان الحرب كانت تفرض الرقابة على الصحف. وكان (المكتبجي) في الولاية هو الذي يراقب الأنباء حتى إذا كتب أحد الصحفيين خبرًا لم يعجب (المكتبجي) أخذ الأخير عدة (الفلق) وقصد الصحافي ليضربه (الفلق) في بيته[٣].

ولنتأمل هذه الفقرة لنصل منها إلى أسلوب الممارسة الإعلامية ونكشف منها بعض أمراض النشأة: لم يكن هناك قانون ينظم العمل الصحفي، وبالطبع لا يجب أن يفهم من ذلك أن هناك حرية مطلقة وأن القانون – أي قانون- إنما هو في نهاية الأمر تجسيد لقيود، وأن عدم وجوده دليل على الحرية. ولكن الأصح أن يفهم من ذلك أن هوى الحاكم هو العامل المسيطر على تنظيم الصحافة آنذاك.

خضوع الصحافة لوزارة المعارف بالاشتراك مع وزارة الداخلية بما تعنيه هذه الأخيرة من دلالات للمواطن العربي الآن، فما بالك بدلالاتها منذ ما يزيد على قرن ونصف قرن من الزمان؟

فرض الرقابة على الصحف عند إعلان الحرب:

معاقبة الصحفي الذي يكتب خيرًا لم يستحوذ على (إعجاب) الرقيب وكان المزاج الخاص للمكتبجي هو معيار الحكم الوحيد على توقيع العقوبة من عدمها.

لنتأمل في أسلوب وشكل العقاب وهو الفلق وكثير من أبناء الوطن العربي الذين تعلموا في الكتاب يعرفون معنى الفلق جيدًا.

لنتأمل كثيرًا في مكان العقاب وهو بيت الصحفي فالعقاب هنا على مرأى ومسمع من بقية أفراد الأسرة وكأنه عقاب جماعي.

وأخيرًا لنتأمل عبارة (أخذ الأخير عدة الفلق) وقصد الصحافي وهذا يعني فورية توقيع العقاب، وبالطبع لا مكان هنا لمحاكم الاستئناف. هل هناك أبلغ مما ذكره أديب مروة ليرسم لنا صورة حية ناطقة بكل معاني الأسى لتشرح نمط العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي منذ لحظة ولادة النظام الاتصالي. وهذا هو باحث آخر درس الصحافة العربية وناقش بعضًا من أمراض النشأة وهو يليام رو William Rugh يذكر رو الأمراض الآتية:

١- القاعدة الاقتصادية الضعيفة، ويقصد بها انخفاض مستوى الدخل القومي والفردي كما صاحب ذلك انخفاض مستوى التعليم.

٢- تسييس وسائل الإعلام للدرجة التي يمكن اعتبارها منشورات حكومية رسمية.

٣- غلبة الطابع الثقافي المرتبط بالأدب العربي على الصحافة العربية.

وقد أثرت هذه العوامل الثلاثة الاقتصادية والسياسية والثقافية في الإعلام العربي على النحو التالي:

- الولاء السياسي نتيجة عدم قدرة المؤسسة الإعلامية العربية على النهوض بمسئولياتها في ظل انخفاض العائد من الإعلان وانخفاض العائد من

التوزيع الناجم عن تدني مستوى التعليم وانخفاض عدد القراء مما ترتب عليه اللجوء إلى الدعم الحكومي.

- المركزية الشديدة في المناطق الحضارية على حساب المناطق الريفية.
- انخفاض مستوى المصداقية وهذه نتيجة منطقية لكل ما سبق فوسائل الإعلام التي تمجد السلطة على حساب الرأي العام لن يثق فيها الجمهور[111].

إن نشأة فلسفة للصحافة في مجتمع ما تكمن في هيئاته السياسية وفي جماهيره بصفة عامة، فعملية تحويل وسائل الإعلام إلى مؤسسات غالبًا ما تقررها قوتان تعملان في المجتمع: الصفوة الحاكمة والجماهير. وأي قوة منهما تظهر كقوة أكثر هيمنة سوف يكون لها التأثير الغالب على طبيعة النظام الإعلامي وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدول النامية وعلى الدول العربية بوجه أخص حيث تتولى الحكومة المركزية الدور الأكثر فاعلية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية دون مشاركة واضحة من الجماهير.

والصحافة العربية منذ النشأة لم تنعم بالاحترام والحماية من قبل المجتمع كما كان الحال في كثير من بلدان العالم الغربي. فمنذ البداية قامت الصحافة العربية بدور الوسيط الكيميائي في تقوية وتدعيم التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي أنها قد وضعت في منزلة الخادم بدون أن يكون لها أي تمييز اجتماعي[112].

أثر أمراض النشأة على الواقع الإعلامي العربي المعاصر:

لقد استفحلت السلبيات والأمراض التي لازمت الإعلام العربي لحظة الميلاد نتيجة لغياب العلاج الناجع جنبًا إلى جنب استمرار المبررات والمصادر التي تسببت في هذه الأمراض، وقد أثر ذلك بالسلب على الواقع الإعلامي المعاصر وكذلك العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين. وسوف يتم بيان ذلك من خلال مناقشة مجموعة من الدراسات على النحو التالي:

في دراسته عن الإعلام العربي المشترك انتهى د. راسم الجمال إلى أن وظيفة

الإعلام العربي المشترك قد انحصرت لمدة عقدين من الزمان في الدعاية للأقطار العربية، ولما كانت الساحة العربية خلال هذين العقدين مليئة بالصراعات والتشرذمات القطرية، فقد كان على الإعلام العربي المشترك أن يعبر عن صورة قومية مفتقدة. وكانت المحصلة حالة من الانفصام بين الواقع العربي وأهداف ووظائف الإعلام العربي المشترك.

كما تدخلت الأقطار العربية (السياسيين وصناع القرار) في تحديد وظائف جهاز الإعلام العربي، وأثرت سلبًا على قدراته من خلال فرض كفاءات بشرية متواضعة علميًّا وعمليًّا موالية لأقطارهم قبل ولائها للأهداف القومية، كما تدخلت الأقطار العربية بصورة مباشرة في تحديد مضمون رسالة الإعلام العربي المشترك [111].

كما توصلت دراسة تحليلية للرسالة الإعلامية قام بها عبد الله بوجلال عن الإعلام وقضايا الوعي الإعلامي في الوطن العربي، إلى أن الاهتمام الأساسي للرسالة الإعلامية هو الجوانب السياسية والدعائية، والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء، وتسليط الأضواء على نشاطاتهم وخطبهم السياسية، وتنقلاتهم على حساب الوظائف الأخرى للإعلام مثل: التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية كما أن الإذاعة المصرية لا تعمل على تحقيق التنمية الثقافية بقدر عملها على إعاقتها من خلال بث قيم سلبية، هذا بالإضافة على اهيام بالثقافة الأجنبية بدعوى التحضر ومجاراة روح العصر.

يفسر بو جلال الوضع الحالي تفسيرا تاريخيا اجتماعيا بقوله "إن الوطن العربي لم يشهد دورًا فعالاً لكل من البرجوازية الجديدة والجماهير الكادحة لإحداث التغيير الفوري، فالبرجوازية رغبت في تطور هادئ، كما أن عدم تكون صناعة أولية وطبقة عمالية قوية إلى جانب تعاظم التأثير الاقتصادي الخارجي الاستعماري أدى إلى أن تظهر العلاقات الاقتصادية من جديد لتبني علاقات برجوازية جديدة. أما الجماهير الفلاحية الفقيرة والمعدمة فقد كانت في عملية النمو تلك على هامش البلد حيث

أنها لم تشارك في إسقاط الإقطاع، وبالتالي لم تقم الجسور القوية بينها وبين الطبقة البرجوازية الجديدة " التجارية"، وقد حدد هذا الوضع الخاص آفاق نمو الجهاز الإعلامي الجديد، فلقد نشأ هذا الجهاز عاجزًا وتبريريًّا وضحلاً وسطحيًّا، فعجز الطبقة التي تقف خلفه اقتصاديًّا واجتماعيا وسياسيًّا وفكريًّا وأخلاقيًّا وأيديولوجيًّا تجاه العالم الإقطاعي القديم والجديد لم يكن له إلا أن يتجسد بعمق في الجهاز الإعلامي الذي لم يستطع تكوين رأي عام متجانس في الحدود الأساسية، ولم يستطع استقطاب هذا الرأي وتعبئته في المجالات العديدة في البلد وظل يوجه إلى مجموعة ضئيلة من المواد الترفيهية والاستهلاكية".

وفي ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا وجود للرأي الحر. فرأي الطبقة الحاكمة وصوتها يعلوان فوق كل الآراء والأصوات وتنظيمها الحزبي والسياسي إن وجد مقدس وينبغي ألا ينافسها أي تنظيم سياسي وحزبي آخر، وإلا اعتبر ضد الوحدة الوطنية وضد النظام الحاكم وضد الدين أيضًا[111].

وعن الأداء المهني للعاملين بالصحف المصرية أجرى د. عبدالفتاح عبد النبي دراسته. ومن بين ما توصل إليه ما يمكن أن يعطينا صورة عن قرب للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، دور المحرر الصحفي يكاد يحصر في التوجه إلى المصادر المختلفة وتدوين الأحداث ونقلها إلى الجريدة التي يعمل بها وفي أحيان كثيرة – كما تؤكد الشواهد الواقعية تقوم المصادر نفسها بصياغة المادة الصحفية كيفما تشاء وبالطريقة التي ترتضيها وتقدمها جاهزة للمحرر الذي لا يتجاوز دوره هنا موزع البريد في نقل الرسائل بين المصادر المختلفة دون محاولة الاجتهاد والشرح وتفسير أسبابها وخلفياتها، ولعل ذلك يفسر الطابع الروتيني الذي يتم به عرض الوقائع والأحداث وخلوها من التحليلات المتعمقة التي تشبع فهم القارىء الباحث عن المعرفة.

وأيًّا كان الأمر فقد تحدث الصحفيون بالجرائد موضع الدراسة عن كثير من

المعوقات التي تعترض مهامهم الصحفية على الوجه الأكمل مثل حجب المعلومات وصعوبة تعامل الصحف مع الأجهزة التنفيذية وعدم فهم وتقدير المسئولين لدور الصحفي، واستخدامّ القيادات التنفيذية لبيانات مضللة بل والإسراع إلى التكذيب ونفي كل شيء إذا ما شعر المعنيون بالمسألة. بالإضافة إلى قيود الالتزام بسياسة الدولة وعدم الخروج عليها.

ويحدد مصطفى أمين كل هذه المعوقات بقوله لا توجد في المجتمع المصري حرية كافية تتيح للصحفي الحصول على المعلومات اللازمة[٤٤].

ويقدم الأستاذ سعد لبيب مفهوما لديمقراطية الاتصال نعتبره تفسيرًا جيدًا لما انتهت إليه الدراسة السابقة من نتائج ومدخلاً مناسبًا ضمن مداخل أخرى لوضع العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي على بداية الطريق الصحيح، فهو يقول " الذي نعنيه بديمقراطية الاتصال ليس مجرد إطلاق حرية التعبير عن مختلف الآراء والاتجاهات وعدم الحجر على حرية المواطن في التجمع والاتصال بالآخرين، والحصول على معلومات وأفكار من أي مصدر كان، وإلغاء كافة القيود القانونية والعملية التي تحول دون ممارسة هذه الحقوق. فهذا كله وارد وأساسي وأحسب أن الإنسان لا بد أن يشعر بالحرج في ترديده لهذا المعنى ونحن في الجزء الأخير من القرن العشرين الذي أصبحت فيه الحريات بديهية من بديهيات العصر. ولكننا نعني بديمقراطية الاتصال بالإضافة إلى كل هذا مجموعة من الأمور التي أثبتت التجربة في العالم شرقه وغربه وفي الوطن العربي أن هذه الديمقراطية لا تتحقق إلا بها.

فملكية الدولة لوسائل الإعلام والاتصال قضية ينبغي إعادة النظر فيها لإتاحة الفرص للأفراد والجماعات والمؤسسات لامتلاك الوسائل التي تتيح له حرية التعبير. وترفع قبضة الدولة عن نشاط اجتماعي ثقافي لا يمكن له أن يزدهر إلا في ظل المبادرات الفردية والشعبية، وتستوي في ذلك وسائل الاتصال الجماهيري بكافة

أشكالها[١٨٨]. إن محور ما قدمه الباحث هنا يدور حول ضرورة الملكية الفردية ذلك أن خضوع المؤسسات الإعلامية للدولة يجعل المضمون الإعلامي والثقافي مضمونا تابعًا كما يجعل اهتمام الإعلاميين مركزا على تلبية احتياجات السياسيين لكسب رضاهم حتى ولو كان ذلك – وهو ما يحث غالبا – ضد مصالح الأغلبية العظمى من المواطنين، والذين بحكم ما يقدمه الإعلاميون من قيم وأفكار باهتة وسطحية لا يدركون حقوقهم ويرضون بأقل القليل من أشكال الترفيه الهابط والساذج.

ويركز الأستاذ جميل مطر على جانب آخر للمشكلة إذ يقول " النخبة الإعلامية في مصر- كما في العالم العربي تعرضت لتقلبات عنيفة وخضعت لمؤثرات خارجية وداخلية متعددة، ولذلك من الصعب فصل دوافع وأسباب سلوك قطاع من النخبة عن الدوافع والأسباب العامة التي غيرت كثيرًا من المفاهيم والسلوكيات لدى معظم قطاعات النخبة المصرية " والإعلام المصري يتمتع بكل إيجابيات وسلبيات النظام البيروقراطي المصري، إذ انه جزء عضوي من هذه البيروقراطية ودائر في فلكها، والإعلامي المصري – كأي موظف حكومي – ضامن ومطمئن للوظيفة وثباتها وديمومتها ومرتاح لنظام الترقي حسب الأقدمية المطلقة.

والإعلامي المصري يتمتع بحماية نظام هيراركي يتيح له وصول عمله إليه في مكتبه في شكل معلومات وتكليفات وتوجيهات معدة لا ينقصها إلا الصياغة. هذا النظام يعفيه – بسبب تعدد مستويات الرقابة الخارجية والداخلية والذاتية – من مسئولية الرأي والانحراف عن الخط.

والإعلام المصري يميزه – كما يميز كثير من إعلام الدول العربية – ظاهرة زيادة عدد العاملين فيه عن حجم المؤسسات الإعلامية وعدم تناسب هذا العدد مع قدرة هذه المؤسسات على التشغيل الأمثل لهذه الطاقة البشرية. هذه المشكلة أسبابها معروفة وأكثرها يتعلق بارتباط الإعلام بالبيروقراطية وتفشي المحسوبية، ونظام الشلل والقرابات وعواقبه خطيرة إذ تسببت هذه المشكلة في وجود عدد من

العاملين غير الملتزم أخلاقيًا بهذه المهنة، وعدد آخر غير مؤهل نفسيًا أو علميًا أو اجتماعيا لهذا العمل، وعدد ثالث يعتبر العمل الإعلامي مرحلة أو خطوة أو حلقة مؤدية إلى أهداف أخرى ليست بالضرورة إعلامية[١١١١].

حساسية العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين:

يدرك السياسيون الدور المؤثر للإعلام المعاصر في بناء الرأي العام وإحداث التغيير الاجتماعي والثقافي، ولذا فهم يولون العلاقة بينهم وبين الإعلاميين اهتمامًا خاصًا، وربما أكثر من علاقتهم بأساتذة الجامعات أو القضاة أو الدبلوماسيين، أو رجال الأعمال أو الأطباء أو المهنيين عمومًا أو الفلاحين... إلخ، فالتغيير المجتمعي يبدأ بالتغيير الثقافي والإعلامي ولذا يمكننا تفسير توجه قادة الانقلابات في دول العالم الثالث عمومًا إلى مبنى الإذاعة والمؤسسات الصحفية فور بدء الانقلاب.

يشهد على صحة هذه المقول دراسة حماد إبراهيم ذات المغزى للكشف عن العلاقة بين السياسيين في قمة الهرم السياسي، رئيس الدولة – السادات – والإعلاميين في كافة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر في مرحلة هامة في تاريخ مصر تلك التي شهدت التحولات الجوهرية في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ففي الوقت الذي كانت تلجأ فيه الدولة إلى تحول تدريجي في الميادين السياسية والاقتصادية تشهد تلك الميادين على أن السادات كان حاكمًا شديد الحذر، لكن الميدان الوحيد الذي كان يشذ عن هذه القاعدة هو الميدان الثقافي فقد ضرب السادات ضربته على الصعيد الثقافي بمجرد ان استتب له أمر البلاد ولهذا التعجل دلالته في ضوء عدة افتراضات. فمن الجائز أن التحول المرسوم ينبغي أن يبدأ بتغيير العقول قبل تغيير السياسات والممارسات، ومن هنا كان الانقلاب في ميدان الثقافة هو الذي ينبغي أن تكون له الأولوية على غيره، ومن الجائز أن الإحساس بخطر الثقافة وأهميتها كان له دوره في تنبه الانقلابيين إلى ضرورة التصرف بسرعة، ومن

الجائز أن العامل الحاسم تكمن جذوره في أن الدرجة التقدمية في الميدان الثقافي كانت تفوق درجتها في كافة الميادين الأخرى. ومن ثم وجب البدء بإسكات صوت الثقافة قبل غيرها[٤٥].

وأيًّا كانت الافتراضات المفسرة لبدء الرئيس السادات مشروعه للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بالتغيير الثقافي والإعلامي. فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن ذلك تم لحساسية أهمية الجانب الثقافي والإعلامي في عملية التغيير وأهمية العلاقة بالإعلاميين والمفكرين إذا ما قورنت بالعلاقة بغيرهم من الفئات الأخرى في المجتمع.

فوسائل الإعلام يمكنها أن تبني أو تدمر سمعة صانعي القرار والمسئولين الحكوميين، ومن ثم فإن بإمكانها أن تؤثر في القوة التي يتمتع بها المسئولون. فالتغطية الإعلامية لشخصية معينة قد تضفي عليها المكانة وتضيف إليها الكثير فيما يتعلق بقدرتها الإقناعية والتأثيرية في مواجهة الآخرين[٤٦].

وقد اهتم علماء السياسة بموقع نظام الاتصال في النظام السياسي حيث شبه الموند الوظيفة السياسية بالدورة الدموية، فالاتصال يشبه الدم في قيامه بوظائفه، والاهتمام هنا لا ينصرف إلى الدم في حد ذاته أي لا ينصب على الاتصال في ذاته، ولكنه يتجه نحو ما يحمله الدم وما يتضمنه من تغذية لكل النظام. كما أن وظيفة التعبير عن المصالح وهي العملية التي يضع الأفراد والجماعات بمقتضاها احتياجاتهم ومطالبهم أمام صانعي القرار تتم من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، وبهذا فإنها تمثل إحدى القنوات المؤسسية للتعبير عن المصالح.

ويتضح موقع الاتصال في النظام السياسي في ضوء تحليل الموند البنائي الوظيفي الذي ركز على فكرة الوظيفة، وما يعنينا من تحليل ألموند أن وظائف النظام سواء في جانب المدخلات وهي التنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح والاتصال، أو في جانب المخرجات وهي صنع القاعدة وتنفيذ القاعدة والتقاضي

بخصوص القاعدة كلها وظائف مترابطة معتمدة على الاتصال السياسي فكثير من وظائف الاتصال السياسي ترتبط بنظام الاتصال. ومن بين هذه الوظائف صنع القرارات والسياسات العامة، أو ما يعبر عنه بالوظيفة التحويلية، وفي هذا الإطار ينبغي تذكر جملة الموند الشهيرة كل شيء في السياسة اتصال. فنظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير وأيضًا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخبة.

ولعل أهم ما يسعى السياسيون العرب إلى تحقيقه عن طريق الإعلاميين هو تحقيق شرعيتهم وشرعية نظامهم. وإذا تصورنا أن الشرعية في الدول المتقدمة تتحقق من خلال إنجازات وايديولوجيات النظم في هذه البلاد لدرجة تجعل الحاجة إلى الاعتماد على وسائل الإعلام محدودة، أما في عالمنا العربي فيتم تعويض ندرة الإنجازات بحملات الإعلام السياسي .

وفي هذا الإطار يقول ماكس فيبر إنه بدون الشرعية يصعب على أي حاكم أو نظام إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لاستقراره لفترة طويلة. وأي حكم قد يتمكن من تحقيق استمرار وضع ما عن طريق القوة أو العادة، ولكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تظل قلقة ومصدر ضعف للسلطة وللوطن معًا إلى أن يقتنع المحكوم بجدارة الحاكم وأحقيته في أن يحكم ويدير له أموره نيابة عنه، فاقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها، هذا الاقتناع هو جوهر الشرعية ومغزاها لا تغني عنه كل أشكال السطوة والرهبة والنفوذ، حتى ولو أحاطت نفسها بعشرات الدساتير والقوانين.

والشرعية بهذا المعنى ضرورة لبقاء الحكومة أو النظام أو القيادة...إلخ. وإذا كانت الانتخابات العامة والثورات عند نجاحها مصادر للشرعية فإن وسائل الاتصال تعد مصادر هامة لاضفاء صفة الشرعية أو للإقلال منها أو لتعرية النظام منها تماما في المجتمع الحديث[٣].

والمتتبع عن قرب للعلاقات العربية في مدها وجزرها لا بد أن يصل إلى قناعة هامة تجسد العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي وهي أن معظم المشاكل العربية تبدأ وتنتهي بالإعلاميين، ولسوف يبرهن سلوك الرئيس السادات إزاء الإعلاميين المصريين عند بدء مشروعه للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مصر على جوهر ونمط العلاقة بين الطرفين وقد تحدد سلوك الرئيس السادات نحو الإعلاميين كما توضحه النقاط التالية:

- الحرص على توجيه تعليمات إلى قادة المؤسسات الصحفية والإذاعية والهيئة العامة للاستعلامات، وكانت الاجتماعات الدورية التي يعقدها الرئيس السادات معهم هي قناعته الأساسية لتلك التعليمات.
- إحالة مسئولية متابعة الصحفيين بهذه التعليمات إلى مكتب الصحافة التابع لوزارة الإعلام.. والواقع أن هذا المكتب يعد بديلاً للرقيب الذي انتهى دوره (شكلا أو اسما) بعد قرار رفع الرقابة عن الصحافة في ٩ فبراير ١٩٧٤.
- في ظل الحرص على التزام الصحافة المصرية بالسياسة القومية للدولة التي لا يصح الاجتهاد فيها شعر الرئيس بالحاجة إلى مؤسسة تواصل بالنيابة عنه مهمة الإشراف على المؤسسات الصحفية. فدعى إلى إعادة تنظيم الصحافة لتكون مؤسسة من مؤسسات الدولة وإصدر قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة في ١١ مارس ١٩٧٥.
- الاستمرار في إجراء سلسلة من التغييرات في قيادات المؤسسات الصحفية بما يضمن الاطمئنان إلى وضع العناصر الموالية في المراكز المؤثرة في صنع القرار الصحفي وبصفة خاصة رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير.
- المبادرة إلى إغلاق الصحف التي حاولت نقد الفكر السياسي للسلطة وسعت إلى ممارسة دورها الرقابي على الأداء السياسي والاقتصادي والثقافي لجهاز الدولة في مصر.

- مواصلة سياسة إغلاق المنابر الثقافية والفكرية لفترة الستينيات وكان إغلاق مجلة الكاتب في العام ١٩٧٤ الحلقة الأحدث في مسلسل الإغلاق الذي طال مجلات اليسار في ظل حكم السادات.
- بروز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب المعارضين من الكتابة في الصحف اليومية.
- مطاردة الصحفيين المصريين المهاجرين إلى الدول العربية والأوربية.
- محاصرة الدور السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها إلى نادٍ اجتماعي.
- إصدار سلسلة من القيود القانونية التي تحول دون التعبير الحر وتحد من النشاط المعارض وتدفعه إلى التجمد.
- إصدار القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والتي تقضي مادته رقم ١٨ بمنع مجموعة من الفئات من مزاولة العمل الصحفي بأي صورة من الصور.

على أن ما يحدث من جانب السياسيين تجاه الإعلاميين يساهم فيه بعض الإعلاميين أنفسهم من خلال:

- بروز الإمكانيات والمؤهلات الشخصية العالية التي تدفع بعض الصحفيين إلى تبني موقف خاص إزاء مواقف السلطة وسياساتها يقوم على الإسراع بالتأييد المطلق في كل مناسبة.
- يحرص هذا النوع من الإعلاميين على الاقتراب من رئيس الجمهورية وكثيرًا ما يكون الاقتراب في ذاته هدفه الرئيسي.
- عادة ما يخشى هذا النوع من الإعلاميين احتمالات تحول المؤسسات الصحفية إلى ميدان للحوار الخصب حول قضايا المجتمع خوفًا من تغلب الخصوم وقدرتهم على الدفاع عن آرائهم أمام الرأي العام.
- يقود هذا النوع حملة ضد الخصوم تستعدي الرئيس وتصورهم على أنهم مصدر خطر على نفوذه السياسي وأمن البلاد.

ويعترف الباحث بأنه على الرغم من خطورة القيود التي فرضت على حرية الإعلاميين والحملات الهجومية التي تعرضوا لها فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة ما بين العام ١٩٧١، ١٩٨١ لم تخل من رموز لصحفيين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحفة وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطي[٢٠٠٨].

وفي دراسة لكاتب هذه السطور بعنوان " دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي" اتضح أن هناك فجوة حقيقية بين النظام السياسي والاتصالي – هذه الفجوة لا تلغي التبعية- وقد ترتب على هذه الفجوة هشاشة وهامشية الدور الذي يقوم به نظام الاتصال في صنع القرار السياسي، وفي محاولة من الدراسة للبحث عن مجموعة العوامل التي أعاقت ولا تزال تعوق نظام الاتصال عن القيام بدوره في الثمانينيات اتضح مايلي:

- إن هناك عومل ترتبط بنظام الاتصال في ذاته ومن أهمها: ميل النظام إلى الإثارة والمبالغة وتركيزه على المصالح الخاصة في توجهاته وانشغال النظام الاتصالي بالوظيفة التجارية (الإعلان) وافتقاره إلى الحملات المنظمة التي تتبنى قضايا معينة.
- إن هناك عوامل ترتبط بعلاقة نظام الاتصال بالرأي العام من أهمها ابتعاد نظام الاتصال عن الرأي العام الحقيقي في مصر، وعدم قدرته عن التعبير عن الراي العام الحقيقي، وإخفاقه في تعبئة الرأي العام لصالح القضايا التي يتبناها بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة متخصصة يعتمد عليها نظام الاتصال لقياس الرأي العام.

كما توجد عوامل ترتبط بعلاقة نظام الاتصال بالسلطة السياسية في مصر. فنظام الاتصال يفتقر إلى المعلومات الموثوق بها من جانب السلطة السياسية، وصانعو القرارات لا يقرأون جيدًا ما يقدمه نظام الاتصال من معلومات. كما أنهم لا يهتمون

بما يقرأونه فيه، كما تنظر السلطة السياسية إلى الاستجابة لمطالب نظام الاتصال على أنها ضعف منها. والأهم من كل ذلك أن أسلوب صنع القرار لا يسمح بأن يكون نظام الاتصال مشاركا في العملية. وقد ترتب على ذلك أن نظام الاتصال لم يكن سوى أداة في يد السلطة السياسية، خاصة أن العلاقة التي تربط بين الطرفين "الصحفيين وصانعي القرارات" هي علاقة ولاء ومصالح مشتركة، ومن ثم فإن هدف نظام الاتصال هو تحقيق مصالح السلطة السياسية التي تنعكس إيجابا على مصالحه.

كما اتضح أن أهم المشكلات التي تواجه نظام الاتصال عدم وجود ضمانات كافية لحريته وتبعيته للسلطة السياسية من حيث الملكية والإشراف وتعيين رؤساء التحرير[١١١].

وإذا كانت الدراسة قد تم تطبيقها على نظام الاتصال الصحفي فلأنه يتمتع بقدر ملموس من الحرية أعلى بكثير منها في العقود السابقة، أما الوضع بالنسبة لنظام الاتصال الإذاعي (الراديو والتليفزيون) فلا يدعو لطرح مجرد تساؤل عن دوره في صناعة القرارات. إذ ليس هناك مجال أمام هذا النظام المملوك للدولة والذي يخضع لإشراف كامل من جانبها

الإعلام العربي ونظرية التبعية:

بعد تناول الواقع الإعلامي العربي على المستوى الوثائقي (مستوى التحليل الأول)، وعلى مستوى الممارسة الإعلامية (مستوى التحليل الثاني) يصبح من الممكن تناول نظرية التبعية باعتبارها أنسب التفسيرات لواقع الإعلام العربي إذ ترى مدرسة التبعية - ومن رموزها سمير أمين- أن تخلف العالم الثالث أو تبعيته بمعنى أدق للعالم الرأسمالي يرجع إلى خضوعه إلى السيطرة الاستعمارية لعدة قرون، وتنتهي النظرية الى القول بأن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافىء على بلدان الهامش. وهذا هو مصدر تبعية الهواش للمركز ذلك أن

بلدان الهوامش تجبر على تلبية احتياجات نظام السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية، وتوفير مخزون للعمل رخيص. وعلى ذلك فإن التخلف في دول العالم الثالث هو عملية تاريخية وهو استكمال ضروري للنمو الرأسمالي في البلدان المتقدمة حاليًا.

وإذا كانت هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة، فإن استمرارها يتأكد بفعل مجموعة من المكونات الموضوعية والذاتية التي لا يمكن إغفالها والتي تتجسد في تلك الدرجة الملحوظة من التفاوت في مصادر القوة والنفوذ بين ذلك العدد القليل من الدول الصناعية المتقدمة التي تحتكر مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية وبين الأغلبية الساحقة من شعوب العالم الثالث التي تفتقر إلى الحد الأدنى من هذه المصادر، وتتركز المصادر الإعلامية والثقافية من حيث الإنتاج والتوزيع بكافة أشكاله في نفس الدول التي تحتكر مصادر الثروة الأخرى. أما غالبية هذه الدول فتعيش على استقبال ما تنتجه الدولة المتقدمة[١٠٥].

مظاهر التبعية الإعلامية للعالم المتقدم:

- البنية الأساسية للإعلام والاتصال في الوطن العربي مصنعة بكاملها خارج الوطن العربي ولا وجود مطلقًا لأي صناعات عربية لمستلزمات وسائل الإعلام والإتصال.
- المؤسسات الإعلامية الغربية تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات والأخبار والرسائل الإعلامية المتبادلة في الوطن العربي، وتكاد أربع وكالات أنباء غربية اليوم تنفرد بالسيطرة على حركة تبادل الأخبار الدولية في الوطن العربي.
- توجد ٣٢ إذاعة موجه إلى الوطن العربي باللغة العربية من قبل دول أجنبية وأغلبها من الدول الغربية التي كانت تحتل بعض الأقطار العربية.
- توجد ٢١ وكالة أمريكية للإعلان تسيطر على سوق الإعلان الدولي، ولهذه الوكالات فروع في غالبية الأقطار العربية، وهذه الوكالات تسيطر على ٧٥٪ من

سوق الإعلان في بلدان مجلس التعاون الخليجي و٥٦٪ من سوق الإعلان العربي كله.

- تستورد محطات التليفزيون العربي ما بين ٤٠ و٦٠٪ من برامجها من الدول الغربية، ويحتل الإنتاج الأمريكي ٨٠٪ من البرامج المستوردة[١١١].

أما مظاهر التبعية المحلية فيكفي ما سبق لبيان حجم السيطرة الحكومية الكاملة على وسائل الإعلام منذ حصول الدول العربية على استقلالها كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والإعلامي، ولا يزال الاستخدام الأكبر لهذه الوسائل هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسي والأيديولوجي للحكومات والأنظمة العربية، وإن كان لا بد من تعليق حول نظرية التبعية وانطباقها على واقع النظام الاتصالي العربي فإنه يمكن القول:

"لا يجب أن نحمل الغرب كل المشاكل التي يعانيها النظام العربي، وإلا كان ذلك اعترافًا كاملاً بفقدان الهوية وفقدان السيطرة على الذات. صحيح قد انتهينا في الجزء السابق من هذه الدراسة إلى أن من بين خصائص شخصية الدولة العربية أنها مغتربة عن الذات. تكاد تكون فاقدة الوعي، غير متماسكة، ليس لها إرادة موحدة، لا تعرف لنفسها هدفًا أو غاية، أو محورًا ولكنها تعيش مستسلمة لقوى الخارج، وهذا الوضع يصعب أن نلقي بتبعاته على الغرب وحده، بل إن التبعية والمسئولية الحقيقية ملقاة على عاتق النخبة السياسية والثقافية العربية في المقام الأول، إن هذه الوضع يترك قدرًا من الشكوك والريبة حول توجهات هذه النخبة.

أرى أن المصدر الحقيقي لفقدان نظام الاتصال العربي لهويته واسترداده لمكانته بين النظم العالمية هو فقدان الإحساس بالهوية العربية الإسلامية. وفي اللحظة التي سوف يوجه فيها المفكرون والمثقفون العرب جل جهدهم نحو البحث عن صانع تاريخهم وأساس حضارتهم -أعني به الإسلام- في اللحظة التي سوف يقتنع هؤلاء وهؤلاء بأن لدينا رؤية خاصة تغنينا عن رؤى الآخرين، وثروات خاصة تغنينا عن ثروات الآخرين، وهوية خاصة تغنينا عن الولع بهويات وثقافات الآخرين، في مثل

هذه اللحظة سوف تنكسر حلقة التبعية. وكما سبق أن أشرنا فإن البداية دائمًا في تغيير النفوس والعقول.

ولا يعني هذا مطلقًا ألا نستورد أحدث ما انتجته تكنولوجيا العصر الغربي في مجال الاتصال، كما لا يعني هذا مطلقًا أن ننغلق على أنفسنا بفكرنا بدعوى البحث عن الذات، ولكننا مشاركون في حضارة العصر نأخذ منها ما يتواءم معنا ونرفض منها ما يهدد هويتنا، والأهم أن نغير من أنفسنا وأسلوب حياتنا ومنتجاتنا الحضارية ليسهل تسويقها لهم سواء في مجال الاتصال -الاقتصاد- الأفكار ... إلخ ولنتذكر قول الله " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" فالغرب لن يفكر في تغييرنا ولن يقدم لنا إلا ما يكرس فينا تبعيته لأن هذا هو منطق الأشياء.

العلاقة بين المفكرين السياسيين في الوطن العربي:

حتى نتعرف على طبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي ونشخص خصائصها بل ونكشف عن المصادر والمؤثرات التي شكلتها نجد أنفسنا أمام افتراض هام وهو أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين ذات صلة وثيقة بالعلاقة بين المفكرين والسياسيين.

كما أنها سوف تقدم لنا الجذور أو الأرضية التي تقف عليها علاقة الإعلاميين بالسياسيين، فالنخبة الإعلامية في التحليل الأخير ليست سوى قطاع من قطاعات النخبة الفكرية والثقافية في المجتمع، وهذه الأخيرة بحكم طبيعة عملها وهو الاشتغال بالفكر إنتاجًا وتعبيرًا قد تتخذ من المجال الإعلامي مساحة للعمل تبث من خلاله أفكارها ورؤاها، وهنا يندمج عمل المفكرين مع عمل الإعلاميين على الأقل من حيث اعتمادها على نفس القناة أو الوسيلة الإعلامية.

والأهم من كل ذلك أنه بحكم تمتع المفكرين أو المثقفين أو الإنتلجنسيا بدور ثقافي واسع في المجتمع فإنهم يمثلون رموزًا ومصادر للتأثير بشكل مباشر وبشكل غير مباشر على الإعلاميين الذين قد يتخذونهم قدوة يترسمون خطاهم ويقتفون

أثرهم، ومن ثم لنا أن نفترض أن نمط العلاقة بين الإعلاميين، والسياسيين في مجتمع ما ليس إلا صورة مصغرة لنمط العلاقة بين المفكرين والسياسيين في هذا المجتمع. فإذا كانت هذه العلاقة صحية وسوية فسوف تكون صحية وسوية للجانبين المفكرين والسياسيين، والإعلاميين والسياسيين. وإذا كانت العلاقة غير صحية وغير سوية فسوف تنسحب عليهما معا. ويصح هذا الافتراض بدرجة أكبر كلما تداخلت العلاقة بين الإعلاميين والمفكرين بمعنى أنه إذا قام المفكرون والمثقفون بالعمل في ذات مجال الإعلاميين أو على الأقل إذا زاد استخدامهم لنفس القنوات التي يطل من خلالها الإعلاميون على المجتمع والسياسيين - وأعني بذلك استخدامهم لوسائل الاتصال الجماهيري- زادت درجة صحة هذا الافتراض لأن وظيفته في هذه الحالة سوف تتداخل مع الوظيفة الثقافية للنظام الاتصالي - في ضوء هذه الصفة وفي ضوء وحدة بعض المتغيرات الأخرى مثل إن كلا من المثقفين والإعلاميين حلقة وصل بين السياسيين من جانب والجماهير من جانب آخر، وإن كلا منهما مر ويمر بنفس الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية... إلخ.

كما أن كلا منهما يعيش في نفس ظروف الدولة المهيمنة والجماهير الصامتة والمغيبة، في ضوء كل ذلك سوف نصل إلى فهم أدق لموضوع دراستنا إذا فهمنا العلاقة بين السياسيين والمثقفين. وعلى مستوى الوطن العربي يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع للنخبة الثقافية.

النخبة الثقافية الليبرالية:

تمثل أقدم الاتجاهات التي نشأت مع حركة التحديث التي شهدتها المنطقة منذ العشرينات حتى الآن كما أنه نتيجة لأسباب متعددة يعتبر هذا التيار من أكثر التيارات الفكرية وضوحًا وانتشارًا وقربًا من مؤسسة الدولة.

النخبة الثقافية التقدمية:

تشمل لفيفًا من التجمعات الثقافية السياسية التي رغم تباين بعضها عن البعض الآخر من مضامين نزوعها الأيديولوجي إلا أنها تلتقي بعض الشيء من حيث

أصولها الاجتماعية ونسقها السياسي، وتبدو هذه الفئة أكثر وضوحًا في تباين وربما تعارض مضامين خطابها السياسي والثقافي عن خطاب الدولة وهي بفعل ذلك أكثر تلمسا لوطأة القيود والأطر المفروضة على العمل الثقافي. أو أنها وبفعل ذلك قد حدد لها سقف للتعبير خوفًا من انقلاب أو شطط ضمن الحدود التي ترسمها المؤسسة الرسمية. ومن المهم التذكير أن هذه الفئة من أكثر النخب الثقافية حضورًا وتمثلاً لما أسماه البعض الثقافة الإبداعية مقابل الثقافة الرسمية.

الإنتلجنسيا الدينية (عودة إلى المثقف التقليدي)

ليس من السهل الإحاطة بالمؤسسة الدينية ورموزها من حيث التركيبة الاجتماعية والنسق الثقافي خصوصًا في منطقة الخليج العربي نتيجة قلة الدراسات، إلا أنه قد نجد بعض رموز هذه المؤسسة متمردين على الدولة وأحيانا أخرى وهذا هو الأغلب خاضعين ومجندين لها. وهي في هذا الشكل- أي في خضوعها للآخر- تشكل أداة أساسية من أدوات إنتاج الثقافة السائدة[١٥٥].

وفي تشخيصه لدور الإنتلجنسيا يقول المفكر العربي نديم البيطار: الإنتلجنسيا تعطي ولاءها للأفكار والمعرفة، وتمثل الجانب الخلاق في الفكر الاجتماعي السياسي. إنها تراقب، تدرس وتتأمل وتنظر وتحلل وتنشغل نقديًّا بالأفكار والقيم والتصورات الأيديولوجية التي تجاوز المشاغل والمقاصد العملية المباشرة. في ضوء هذا التحديد العام يمكن القول إن المثقف الذي يهتم فقط بالأفكار والتحليل الفكري والوقائع يكون منظرًا، والذي ينشغل فقط بالأفكار المعيارية والتقييمية يكون أخلاقيا، وهو يصبح جزءًا من الإنتلجنسيا عندما يهتم بالنوعين ويوحدهما في إطار يرفض الأوضاع القائمة عن طريق الفكر المنضبط والمنظم. الإنتلجنسيا تتميز إذا عن المثقفين الآخرين في كونها كما يقولون في بعض الأوساط الفكرية الفرنسية لا تشكل " كلاب حراسة" للنظام القائم، ولما هو موجود، بل بالأحرى قوى نضالية في خدمة ما يجب أن يكون، المثقف يرتبط بالوضع الراهن لا يستطيع فصل نفسه عنه وعن قيمه وافتراضاته ومنطلقاته ومؤسساته وبالتالي لا يستطيع القيام بتحليل

موضوعي علمي نقدي حوله. أو ممارسة النقد الجذري له. إنه يكون ملتزما به بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجد عقلنة له في ضوء تبرير فكري يضفي عليه الشرعية الأيديولوجية، وهذا يعني أن يكون مثقفا دون الوعي الأصيل الذي يميز المثقف، وليس الإنتلجنسيا فقط، وذلك لأن هذا الوعي، الوعي غير المزور الذي كان القوة المحركة لتطور الفكر الإنساني نفسه يعني في ذاته فيما يعنيه ما يلي:

- قدرة الإنسان على الخروج من الذات والوسط الخارجي ككل أو في بعض جوانبها الأساسية، وكانه ليس جزءًا منهما لتحليلهما وتقييمهما، ومن ثم رفضهما جزئيا او كليًّا في ضوء تصور جديد هذا هو عنصر الوعي الأساسي[٢٠٠].

قريبًا من هذه الرؤية لمكان ومكانة الإنتلجنسيا من السلطة يقول الروائي العربي توفيق الحكيم: الحكم الديمقراطي أو الشعبي لا يستطيع في كل الأحوال أن يخفض صوت المفكر الحر قهرا أو غصبا ولكنه يستطيع أن يلغي وجوده إلغاء بأن يستدرجه إلى حظيرة السياسة العملية. ومتى دخل رجل الفكر تلك الحظيرة فقد بطل نقده وتفسيره وتوجيهه. وأصبح منضمًا إلى نظام معين يسير في اتجاهه، ويعمل بتعليماته ويخضع لارشاداته.

فواجب رجل الفكر إذا أن يحافظ على كيان الفكر وأن يصون وجوده الذاتي حرًا مستقلاً، وأن يصمد به في وجه كل عدوان، لكن هل معنى حرية الفكر واستقلاله أن ينفصل وينعزل كما يتهم أحيانا؟ لا استقلال الفكر شيء والانعزال شيء آخر، المنعزل لا يؤثر، فهو شيء غير كائن بالنسبة إلى الغير، أي المجتمع، والفكر الذي ينعزل عن العمل شأنه شأن الفكر الذي يبتلعه العمل، كلاهما لا وجود له، إنما المقصود باستقلال الفكر هو أن يكون له كيان خاص وإرادة خاصة في مواجهة العمل حتى يستطيع أن يتأثر به ويؤثر فيه، على أن ضعف أغلب رجال الفكر في العصر الحاضر، وانهيار إيمانهم برسالتهم وقوة تأثيرها قد ربط الفكر في عجلة العمل وجعل الأقلام في خدمة الحكومات واختل بذلك التعادل بين القوتين.

ولعل اختلال التعادل بين قوة الفكر وقوة العمل هو من أسباب الكوارث التي

تهدد هذا العصر الحديث، فالمفكر الذي يترك مكانه لينضوي تحت لواء سلطة العمل الممثلة في حزب أو حكم هو مفكر هارب من رسالته، وأن هذا الهروب إلى معسكر الساسة والحاكمين هو الذي جرد المفكر من رسالته وجعل منه تابعًا لا متبوعًا[1].

ويؤكد هشام شرابي في كتابة مقدمات لدراسة المجتمع العربي أن ما يميز المثقف هو الوعي الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يلعبه بواسطة هذا الوعي ثم يقسم المثقفين إلى أربع فئات: الملتزمون الذين يتطابق لديهم الفكر والممارسة ثم أهل القيم ممن ينشرون الوعي في الرأي العام، فالعاملون في حقل التعليم وأخيرًا المهنيون. ولعل الفئتين الأكثر تأثيرا في حياة المجتمع هما الفئتان الأكثر تناقضًا: الفئة الأولى المتميزة بالتزامها الأيديولوجي وممارساتها السياسية والفئة الرابعة المتميزة ببعدها عن الأيديولوجيا والتزامها المهني[2].

وفي تحليله المتميز لأزمة المفكرين العرب: التهلهل في الزمان والمكان، يرى عالم الاجتماع العربي سعد الدين إبراهيم أن المفكر العربي التقليدي كان نتاجا لبيئة مهما تنوعت بشريا فهي متسقة حضاريا كأن يتلقى المعرفة المؤسسة على الدين والمتمحوره حول الدين واللغة، وكانت هذه هي الأرضية التي يبدأ منها كل المفكرين العرب إلى أن يتشبعوا ويتفرعوا ويتبحروا في أنواع أخرى من المعارف كالطب والهندسة والكيمياء والفلك، وكانت وظائفهم الاجتماعية واضحة محددة في خدمة الحاكم (السلطة السياسية القائمة) أو في التوسط بينه وبين الرعية (المجتمع) أو في الاحتجاج عليه باسم الرعية. وكان حظ أهل الفكر يتسع أو يضيق طبقا لدرجة الازدهار والاستقرار في مجتمعهم ولكن دون الإخلال بجوهر وظائفهم الاجتماعية المذكورة يقول ابن خلدون في ذلك:

"اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره، إلا أن الحاجة في أول بناء الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم"، لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني،

والسيف شريك في المعونة كذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها.... وأما في وسط الدولة فيستغني صاحبها بعض الشيء عن السيف لأنه قد تمهد أمره، ولم يبق همه إلا في تحصيل ثمرات الملك من الجباية والضبط ومباهاة الدولة وتنفيذ الأحكام، والقلم هو المعين له في ذلك، فتعظم الحاجة إلى تصريفه، ويكون السيف مهمل في مضاجع أغماده إلا إذا أنابت نائبه أو دعيت إلى سد فرجه، ومما سوى ذلك فلا حاجة إليها، فيكون أرباب القلم في هذه الحالة أوسع جاهًا وأعظم رتبة[1].

وقد خلق الاختراق الغربي للمجتمع العربي بدءا من القرن التاسع عشر فيما خلق من تشوهات ازدواجية في المعرفة والثقافة والفكر. وبدأ المفكرون الجدد ينظرون شزرا إلى التقليديين، ويكنون لهم احتكارا ساخرا أو مستترا ويجدون حظوة من الحاكم الأجنبي ثم من الحاكم الوطني، ويبادلهم التقليديون مشاعر الشك والريبة والحسد، وكانت تلك بداية انقسام الجماعة الثقافية الفكرية في الوطن العربي إلى جماعتين عريضتين وإن كانتا غير متكافئتين عددا ونفوذا، ثم انقسمت كل من الجماعتين إلى جماعات متعددة، الجماعة الفكرية التقليدية انقسمت إلى أغلبية من المتزمتين النصوصيين، وإلى أقلية من المصلحين الدينيين، وانقسمت الجماعة الثقافية الحديثة بدورها إلى فرق متعددة فكان منهم الليبرالي شبه العلماني، والوضعي العلمي، والقومي العربي، والاشتراكي الماركسي.

وكان من الممكن لهذا الانقسام أن يخلق تنوعًا خلاقًا في الجماعة الحديثة لو كان بينها حوار عقلاني، ولكن الذي ساد في علاقات هذه الفرق بعضها ببعض هو إما التجاهل المتبادل، كل يسبح في فلكه أو معارك طاحنة بقصد الإبادة الفكرية، ثم كان الأخطر من هذا الانقسام هو الانقسام في التوجهات نحو الخارج والفصامية في العلاقة بالمجتمع في الداخل. باختصار كما يقول عبدالله العروي انشغل المفكرون العرب من بداية القرن التاسع عشر بالآخر أي الغرب، وربما كان ما هو أخطر هو أن هذا الانشغال بالآخر قد صرف المفكرين العرب عن الانشغال العلمي

الموضوعي النقدي بمجتمعهم في الماضي والحاضر والمستقبل وإن ادعوا غير ذلك[VII].

وربما اختلف دور المثقف التقليدي في علاقته بالسلطة السياسية في الوقت الحاضر عنه في الماضي من حيث الدرجة لا من حيث النوع، فلا يزال المثقف التقليدي يقوم بنفس الدور تقريبًا. وتشهد أزمة الخليج الثانية وتوظيف الساسة للدين فيها - وعلى الأخص الفتاوى الدينية لمعرفتهم بأثرها القوي في بناء وتكوين اتجاهات الرأي العام - على العلاقة التي تربط بين الطرفين في وقتنا الحالي وهنا يقول د. سيف عبد الفتاح: "الفتاوى التي ظهرت وتجمعت وتراكمت بمناسبة أزمة الخليج تارة مؤيدة لدول الخليج أو بعضها، وتارة أخرى مساندة للعراق لا يملك الباحث إلا أن يتحفظ على طريقتها ومنهجها وموضوعها وسؤالها وبيئتها ومكانها وإجاباتها ومحصلتها إلاّ قليلاً منها وهو أمر يتنافى مع التناول المنهجي الواعي النزيه والملتزم"[VIII].

ويصنف آخرون المثقف العربي في علاقته بالسلطة إلى فئتين هما: صنف المثقفين التقليديين، ويؤدون اليوم دورًا ذا شأن لدعم السلطة السياسية القائمة في كثير من الأقطار العربية، وصنف المثقفين الجدد على اختلاف تياراتهم الأيديولوجية وهم من لم يتلقوا تعليمهم في مؤسسة تربوية إسلامية بالدرجة الأولى[IX].

وفي تحدي لدور المثقف العربي ينتقد د.عاطف عضيبات في دراسته أزمة المثقفين العرب كلا من سعد الدين إبراهيم ونادر فرجاني في تحديدهما لمفهوم المثقف إذ ركز على سعة المعرفة عمومًا وربما عمق بعضها والاهتمام الكلي بالمجتمع، وقصد المساهمة في مجمل الحركة الاجتماعية ولم يشيرا على ما يبدو إلى عنصر تمتع المثقف بالروح الفلسفية النقدية التي يركز عليها جمال الدين الأفغاني والفيلسوف الإيطالي جرامشي، ويرى عضيبات أن الغالبية العظمة من المثقفين العرب يعيشون حالة من الاغتراب لإحساسهم بأن الأمور تسير خارج إرادتهم وأنهم لا حول لهم ولا قوة في

تقرير مصير المجتمع. الأمر الذي أدى بهم إلى الانشغال بالغرب وبالبعض الآخر إلى الانتهازية.

أما البعد الثاني لأزمة المثقفين العرب فينحصر في أنه ليس هناك إنتلجنسيا في العالم العربي على الرغم من وجود وفرة من المثقفين العرب وفي هذا المجال يرى هشام الشرابي أن نشاطنا العلمي والفكري مبعثر لأنه يتألف من نشاطات فردية ذات غايات خاصة لا يجمعها رابط اجتماعي موحد. ويصور سعد الدين إبراهيم هذه الحال بالبداوة الفكرية والتي من خلالها ينظر كل مفكر إلى غيره من المفكرين كما لو كانوا منقسمين إلى قبائل، وكل قبيلة إلى عشائر، وكل عشيرة إلى بطون، وكل بطن إلى أفخاذ. وكان المفكر يشعر بالدفء والألفة عندما يتخاطب مع مفكرين من فخذه وتتدرج الألفة متناقضة إلى مستوى العشيرة ثم تتحول إلى تجاهل أو عداء عند حدود القبيلة في مواجهة قبائل أخرى[III].

وينطلق د. غالي شكري في رؤيته لدور المثقف العربي من برنامج عمل المثقف لسارتر الذي جعل أحد بنوده أن يجعل المثقف نفسه ضد كل سلطة. ولذا فهو ينتقد بشده نديم البيطار الذي قال: "النقد الديمقراطي الشائع بيننا ينشغل عادة بالناحية الشكلية في الديمقراطية كحرية الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي المستقل. عندئذ يجب أن يمارس العنف الثوري دون رحمة أو شفقة، دون تردد أو مهادنة ضد الاتجاهات التي تقول بهذا النقد " وفي نقده يقول غالي شكري المشكلة أن صاحب هذه النصائح ليس ضابطًا في حركة انقلاب عسكري إنما هو مفكر وحدوي كبير، وقد لا يأخذ كل الحكام بكل نصائحه ولكن حيث يصل تبرير القمع إلى هذه الدرجة إلى أي مدى يمكن لصاحبه أن يكون مثقفًا؟ كما ينتقد أيضًا سعد الدين إبراهيم في رؤيته لتجسير الفجوة بين المفكر والأمير ويستعين في نقده برؤية د. نادر فرجاني تحت عنوان مثقف الأمير أم مثقف جماهير؟ وفيها يرى فرجاني أنه لا مكان لمثقف الجماهير على كل هذه الجسور المعروضة. وبالتالي فليس في تجسير الفجوة أي

إمكانية لتجاوز الواقع الراهن في الوطن العربي. إن الوطن العربي يجتاز لحظة لا تقبل التوفيق، وهو يستبدل مثلث سعد الدين إبراهيم (الأمير، المفكر، المجتمع) بمعادلتين الأولى هي الغرب والأمير ومثقف الأمير، والأخرى هي الشعب ومفكر الجماهير، وإذا فالدعوى إلى تجسير الفجوة بين المثقف والأمير تعنى عمليًّا تحويل المثقف لأن يكون جسرًا للأمير يطأه لتحقيق أغراضه. أي دوام التخلف والتبعية والتجزئة. فالجسر هو تدعيم القائم فعلاً وتبريره وتسويغه وإضفاء الشرعية عليه. أما منظور تجاوز الواقع العربي المر فيتطلب أن يكون المثقفون حرابًا تهتك أستار العربي الكثيفة التي تغلف الوجود العربي في الحقبة الراهنة توقًا إلى بديل إنساني أرقى للشعب العربي وهذا هو دور طليعة المثقفين: مثقفي الجماهير[VIII].

وإن كنت أوافق د. غالي شكري في نقده د. نديم البيطار فإني قد لا أوافقه في نقده د. سعد الدين إبراهيم ولا يعني ذلك عدم الموافقة على ما ذكره د. فرجاني بقدر ما يعني أن ما تم ليس إلا قراءة ربما تكون انتقائية على الأقل للجسر الذهبي لإصلاح الخلل بين الحاكم والمفكر.

إن التحدي الحقيقي أمام المثقفين - كما يقول المفكر العربي السيد يس- هو قهر السلطة لهم فهناك مشكلة كبرى أمام صورة المثقف الحقيقي المرتبط بالجماهير كما حددها الفيلسوف الإيطالي جرامشي وأسماه المثقف العضوي المرتبط بالجماهير والمعبر عنها. هذه المشكلة الكبرى هي أن المثقف ممنوع من الاتصال بالجماهير. السلطة لا تسمح في كثير من الأحيان بقيام صلات عضوية بين المثقفين والجماهير.

المثقف الملتزم هو ذلك الذي يتبنى ما أسماه السيد يس نظرة الاستغناء الذاتي، هذا المثقف لا يستطيع أن يقوم بدوره إلا في ضوء حماية مؤسسات قد تكون حزبا أو نقابة أو ناديا لهيئة التدريس... إلخ. ومن هنا يبدو أن مسألة المؤسسات وبناء المجتمع المدني مسألة حاسمة لتدعيم دور المثقف النقدي الملتزم[VIII].

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لما ينادي به السيد يس من الحماية المؤسسية للمثقف إلا أن الخوف من اندماج المثقف في هذه المؤسسات وتحول دوره النقدي

إلى دور المحافظ وفقدانه ما نادى به توفيق الحكيم ميزة الاستقلال الفكري عن أي مؤسسة أو تنظيم قد يجعل هذا النداء في حاجة إلى إعادة النظر.

الأصول الفلسفية والاجتماعية للعلاقة بين الطرفين:

تناولنا في هذه الدراسة أهم المتغيرات المحددة والحاكمة لطبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي وهي في الغالب متغيرات مستقلة وسببية. ساهمت بل أوجدت الظاهرة أو المتغير التابع أو القضية موضوع دراستنا، العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين.

على أن - هذا المتغير في حقيقة الأمر - ليس تابعًا على طول الخط وإلا كان ذلك تسطيحا لما يجب ألا يسطح، وتبسيطًا وإخلالاً بل تجاهلا لواقع حي ظاهر للعيان. وأعني بكل هذا أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين تمارس هي الأخرى دور المتغير المستقل- المسبب لظواهر أخرى- من بينها المتغيرات التي درست هنا على أنها مستقلة. فشكل وطبيعة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين بالضرورة تؤثر على الدولة ذاتها (هيمنتها، شرعيتها، اغترابها)، كما أن هذه العلاقة أيضًا تؤثر على علاقة المفكرين بالسياسيين وتؤثر على علاقة الدولة والسياسيين والمفكرين بالمجتمع ... إلخ.

ومن هنا يمكن القول بأن تقسيم المتغيرات على هذا النحو لم يكن إلا لتيسير دراسة هذا الواقع، إلا أنه لا يتسم بالسكون والثبات، وهو واقع متفاعل ديناميكي، وأحيانًا يصعب أن تحدد بدايات ظاهرة التأثير والتأثر، فهي تحدث عادة في شكل دائري ويصبح على الباحث محاولة السعي لتجزئة هذا الواقع المتكامل وفصل بعض المتغيرات عن بعضها بشكل مؤقت أملاً في الوصول إلى دراسة العلاقات المركبة بين أجزاء الواقع الاجتماعي المعقد، فالمتغيرات الثلاثة التي درست هنا هي طبيعة الدولة العربية، والنظام الاتصالي العربي، والعلاقة بين المفكرين والسياسيين العرب. وعبر تناولنا لهذه المتغيرات الثلاثة أمكن إلى حد كبير التعامل مع المتغير

التابع وهو العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين على المستوى النظري الوثائقي والمستوى العملي- الممارسات الإعلامية- وفي هذه النقطة والنقاط التالية لها سنحاول التأصيل النظري لهذه العلاقة ونبدأها بدراسة بعض الأفكار الغربية حول العلاقة بين الطرفين:

فها هو جون مارتن John Martin أستاذ الاتصال الجماهير الأمريكي يرى أن ثمة ندرة نسبية في الدراسات التي يمكن أن تقدم فهمًا جيدًا لطبيعة العلاقة بين مكونات ثلاثة في المجتمع الحديث وهي الحكومة أو الدولة، والجماهير، ووسائل الإعلام. فعلى الرغم من علاقة التأثير المتبادلة بين الدوائر الثلاث إلا أن رفرز وميلر وجاندي Rivers, Miller, Gandy قد أصيبوا بإحباط بعد مسحهم للتراث العلمي حول هذا الموضوع ويفسر جون مارتن ندرة الدراسات في هذا المجال الحيوي بأنه قد ترك للدراسات القانونية والفلسفية ولم يخضع بشكل جاد للدراسات الأمبيريقية بعد.

إلا أن مارتن يؤكد أن هناك مجالا جديدا من الدراسات بدأ منذ السبعينيات من هذا القرن يدرس التفاعل بين هذه المكونات الثلاثة وهي دراسات وضع الاجندة Agenda setting studies[(١١٠)]. ويطالب مارتن بدراسات تتناول التفاعل بين المكونات الثلاثة مثل:

- أثر السلوك الحكومي بشأن وسائل الإعلام في الجمهور.
- تأثير استخدام الجمهور لوسائل الإعلام على الحكومة.
- تأثير وجهة نظر الجمهور في الحكومة على استخدام وسائل الإعلام[(١١١)].

ويقدم لنا بلوملر وجيرفيتش Blumler, Gurevitch ثلاثة نماذج للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين هي:

نموذج الخصومة أو العداء:

وجهة النظر الأساسية في هذا النموذج ذات طبيعة أيديولوجية. إذ يقوم النموذج على افتراض وجود خصومة مستمرة وصراع دائم بين الطرفين (الإعلاميين والسياسيين)، وعلى الرغم من عدم خضوع هذا النموذج لدراسات أمبيريقية كما ترى ديسولا بول Desola Pool فإن قوته ترجع إلى اعتماده على أساسين: الأول الاعتراف بقوة السياسيين والثاني الاعتراف بالمسئولية الإعلامية إزاء الجمهور.

ومن ثم فإن أخلاقيات هذا النموذج ترتبط بمفهوم الديمقراطية الليبرالية الذي يؤكد على الخصوصية والفردية وإمكانية وقوع السياسيين في الخطأ، ولذ وجب على الإعلاميين الحذر في تعاملهم مع السياسيين لضمان حقوق الجماهير.

نموذج التبادل الاجتماعي:

يقوم النموذج على فكرة التفاعل المستمر بين الطرفين ويرجع ذلك إلى أن طبيعة العلاقة بينهما تفرض بل تحتم هذا التفاعل. فهناك مصالح واهتمامات مشتركة يصعب إنجازها في غياب هذا التفاعل، ويرى جروسمان وروورك Grssman أن هذا النموذج يمكن فهمه إذا ما أدركنا أن هناك منافع يتبادلها الطرفان من علمية الاتصال فكل منهما يسعى لتحقيق مصالحه.

وترجع قوة النموذج في أنه لا يجعل الإعلاميين خاضعين للسياسيين، ولكنه يحتفظ بمسافة بينهما، وبقدر من الحذر تضمن ثقة الجمهور فيما يقوله الإعلامي.

نموذج الاعتماد والتكيف:

يقوم هذا النموذج على افتراض تداخل الأهداف بين الطرفين، بل إن بعض الأهداف تكاد تكون واحدة بينهما مثل تحقيق درجة عالية من المصداقية لدى الجمهور، وهذا لن يتحقق في غياب توافق بين الطرفين. وأيا كانت الأهداف فكل طرف في حاجة إلى الآخر. السياسي في حاجة لوسائل الإعلام التي تقدمه للجمهور، والإعلامي في حاجة إلى السياسي ليحصل منه على الجديد[٦٨].

أسس المسئولية الإعلامية:

من الأسئلة الجديرة بالذكر ما هي المسئولية الملقاة على عاتق الإعلاميين سواء بعلاقتهم بالسياسيين أو بغيرهم؟ وما هي الأسس الفلسفية والعملية لهذه المسئولية؟ وذلك حتى يمكن النظر إلى واقع العلاقة الحالية بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي على أساس من معايير وجود هذه العلاقة.

يجيبنا على هذا السؤال الهام مؤلف كتاب الصحافة المسئولة Responsible Journalism وهو Dein Elliatt فيقول يجب أن نفرق بين مفهومين: المسئولية والمحاسبة. فالمسئولية ترتبط بالمهام والحاجات الاجتماعية التي نتوقع أن يلبيها الإعلاميون؟. أما المحاسبة فترتبط بإمكانية قيام المجتمع بتقييم الأداء الإعلامي. في ضوء المسئوليات الملقاة على عاتقهم. المسئولية تتعلق بتشخيص السلوك المرغوب، والمحاسبة تتعلق بأساليب المتابعة والإكراه للقيام بالسلوك المرغوب. والمسئولية قضية عملية مبعثها حاجة المجتمع إلى المعرفة وقدرة الإعلام على تلبية هذه الحاجة. أما المحاسبة فهي قضية سياسية والإجابة عليها تتطلب تحليل العلاقات بين مراكز القوة في المجتمع كالحكومة والتنظيمات السياسية ووسائل الإعلام والجماهير.

الأساس العملي للمسئولية:

الوجود الاجتماعي للبشر والذي يفرض الاعتماد المتبادل بينهم ويجعل التأثير والتأثر أمرا لا مناص منه هو الذي قدم الأساس لفكرة المسئولية. فنحن مسئولون تجاه الآخرين لأن أفعالنا تؤثر فيهم والآخرون مسئولون تجاهنا لأن أفعالهم تؤثر فينا. وكلما زادت قدرة الفرد على التأثير زادت مسئوليته.

وبناء عليه فإن شكلا معينًا من العلاقات سوف يفرض نوعا معينا من المسئولية، كما أن نوعًا معينًا من المسئولية سوف يفرض نوعًا معينًا من الالتزامات، والحالة هذه لنا أن نتساءل: ما هي المسئوليات والالتزامات المختلفة التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعلاقات اجتماعية مختلفة بين أطراف مختلفين؟

أ - التخصيص

في بعض العلاقات الإنسانية يتم تخصيص وتعيين المسئوليات والالتزامات مثل علاقة الموظف بصاحب العمل. الأستاذ مع تلميذه ... إلخ دائمًا بين طرف أقوى وآخر أقل قوة.

ب - التعاقد

بعض العلاقات تنشأ بين أطراف يتمتعون بنفس القدر تقريبًا من السلطة والمسئولية. فكلا الطرفين هنا يختار أن يتبادل الالتزامات والمسئوليات ولذا فإنهما يدخلان معا في تعاقد ملزم لكليهما.

ج - التطوع

في بعض العلاقات الإنسانية يحدد الفرد طواعية الكيفية التي يمكن أن يقوم بها لخدمة الآخرين، والأسلوب الذي يمكن أن ينفع به الناس وهو في مثل هذه الحالة يختار طواعية القيام بالمسئولية نحوهم. وهذا الاختيار تعبير عن شخصية معينة أو فضيلة يتحلى بها صاحبها وبناء عليه فإن المسئولية التي يفرضها المرء على نفسه Self imposed ليست ملزمة بنفس درجة إلزام الأنواع الأخرى للمسئولية نتيجة غياب السلطة الخارجية الملزمة أو التعاقد الملزم، ومع ذلك فإن هذا الشكل من المسئولية قد يكون أكثر دوامًا وأكثر قوة. الأمر الجدير بالإشارة هنا أن دوافع الفرد للقيام بسلوك مسئول يختلف حسب نوع المسئولية التي يخضع لها الفرد.

جذور المسئولية الإعلامية:

إذا انتقلنا من موضوع المسئولية بصفة عامة إلى مسئولية الاتصال الجماهيري بصفة خاصة يمكن أن نجد نفس الأشكال من الالتزامات السابقة:

- فهناك المسئولية القائمة على التخصيص: ففي بعض المجتمعات يتم تحديد

مسئوليات العمل الإعلامي الذي يمثل أحد أسلحة النظام. يسود هذا الشكل العالم الثالث والعالم العربي خاصة.

- المسئولية التعاقدية: فالعمل الإعلامي في الولايات المتحدة مثلاً يتم وفق مسئولية تعاقدية، إذ هناك تعاقد أو اتفاق ضمني يحدد مسئولية الصحافة والعمل الإعلامي إزاء المجتمع، وهو ليس ميثاقا مكتوبا أو رسميا. فالمجتمع يضمن الحرية للإعلاميين في مقابل القيام بإشباع حاجة المجتمع للمعرفة والرأي.
- المسئولية الإعلامية التطوعية: يفرض الإعلاميون هنا المسئولية على أنفسهم طواعية إيمانا بالمبدأ والفضيلة وبالرغبة الحقيقية في خدمة الجمهور، والإعلامي الذي يختار بنفسه هذه المسئولية صاحب رسالة وهو يختلف كلية عن الإعلامي الموظف.

أما المسئولية الإعلامية فيمكن البحث فيها وفق ثلاثة مستويات هي:

- الوظائف أو الأدوار الاجتماعية للإعلاميين.
- المبادئ التي توجه العمل الإعلامي.
- السلوك الفعلي للإعلاميين[1].

العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين وحقوق الإنسان في الوطن العربي:

نفترض هنا أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي شديدة الارتباط (تأثيرًا وتأثرًا) بحقوق الإنسان العربي، ولذا فإننا أمام مثلث قاعدته حقوق الإنسان العربي، وضلعاه أحدهما للإعلاميين والآخر للسياسيين. وسوف نتناول في هذه الجزئية بإيجاز التفاعل بين أضلاع هذا المثلث وأثر هذه التفاعل في بناء نموذج أو نماذج العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين العرب.

في دراسته عن مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي يذكر الأستاذ محسن عوض المستويات المختلفة لتحليل ضمانات وحقوق الإنسان العربي وهي

الالتزامات التي تقبلها الأقطار العربية من خلال انضمامها إلى المواثيق الأقليمية والدولية ثم يليها الضمانات الدستورية ثم القوانين الرئيسية المنظمة لممارسة الحقوق والحريات الأساسية. ويرى أنه على الرغم من أن هذه الضمانات ليست بالضرورة موضعًا للممارسة العملية إلا أنها تظل أحد مؤشرات التعبير عن مستوى التقبل الرسمي لحقوق الإنسان. وسوف تبرهن إحدى الدراسات التي قامت بها إحدى هيئات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في العالم على مدى ما وصلت إليه حقوق الإنسان العربي من انتهاك على المستويات السابقة.

اعتمدت الدراسة على أربعين مؤشرًا لقياس الحرية بحيث تمنح درجة واحدة إذا أتاح البلد موضع الدراسة ممارسة حق من حقوق الإنسان، وصفرا لانتهاك هذا الحق، ورتبت الدراسة الدول إلى ثلاث مجموعات هي المتقدمة والمتوسطة والمتأخرة، وشملت الدراسة ثماني وثمانين دولة في العالم من بينها تسعة أقطار عربية. ومما يؤسف له أن واحدًا من هذه الأقطار العربية لم يندرج في المجموعة المتقدمة، وظهر اسم قطرين عربيين في المجموعة الثانية، واحتلت الأقطار العربية السبعة الباقية مجموعة المؤخرة ليشغل اثنان منها قاع هذه المجموعة بدرجة واحدة لأحدهما وبدرجة صفر للآخر[٩].

وتخلص دراسة أخرى إلى أن الإنسان العربي شأنه شأن العديد من الدول النامية يعاني الاستبداد والطغيان والجور في الحكم. ويشير جاسم السعدون إلى أن حق إبداء الرأي وعدم المشاركة في القرار السياسي وحرية البحث هي قضايا تجمع السلطة في الأقطار العربية وإن تفاوتت درجاتها من قطر إلى قطر آخر[١٠].

ويقدم برهان غليون سمتين لوضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي هما فقدان العمق الشعبي مما يجعلها تنحصر في الأوساط المثقفة والسياسية والسطحية والهشاشة النظرية والسياسية[١١].

ويؤكد سعد الدين إبراهيم على أن السلطة المطلقة تفتقر بالطبع إلى الحريات

الأساسية للأفراد والجماعات فمن الصعب عليهما أن يتواءما معا. ويعدد بعضا من انتهاكات حقوق الإنسان في الأقطار العربية خلال العشر سنوات الأخيرة منها:

- الاعتقال العشوائي للمشتبه فيهم سياسيا.
- اعتقال الأقارب عسفا إلى حين اعتقال المشتبه فيهم.
- محاكمات سريعة أمام محاكم خاصة.
- قتل أو خطف الشخصيات المعارضة المعروفة.
- تعذيب المحتجزين لانتزاع الاعتراف.
- تعذيب سجناء الرأي.
- القتل الجماعي أو تدمير التجمعات التي يشتبه أنها تأوي عناصر معارضة.

وأخيرًا فإن الفصل بين فروع سلطات الدولة الثلاث يندر أن يحترمه الفرع التنفيذي، والفرع التشريعي أينما وجد هو غالبا لا شيء غير ختم في يد الفرع التنفيذي. والفرع القضائي غالبا ما يتم تجاوزه أو الالتفاف حوله بالمحاكم الخاصة[٣].

وإذا انتقلنا من حقوق الإنسان بصفة عامة إلى الحق في الاتصال فيكفي في هذا الصدد أن نقارن بين مفهوم حق الاتصال كما انتهت إليه اللجنة الدولية لدراسة أوضاع الاتصال في العالم والمعروفة بلجنة ماكبريد وأوضاع الاتصال في العالم العربي كما سبق أن تناولناها.

يقول تقرير اللجنة: الدعوة لتحقيق ديمقراطية الاتصال لها دلالات كثيرة فهي تعني التنوع والتعدد في مصادر المعلومات لأكبر عدد من الناس، لكن ديمقراطية الاتصال لا يمكن تبسيطها لهذه الأشياء الكمية، فديمقراطية الاتصال تعني إمكانية أوسع للأمم والقوى السياسية والمجتمعات الثقافية والمؤسسات الاقتصادية والجماعات الاجتماعية لتبادل المعلومات بشكل متوازن بدون أن يطغي أحد الأطراف على الآخر وبدون تميز بين جماعة وأخرى، بعبارة أخرى فإن ديمقراطية

الاتصال تعني وفرة المعلومات من مصادر متنوعة، ولكن ما لم تتوافر فرصة لتبادل المعلومات فإن عملية الاتصال ليست ديمقراطية، إذ بدون تدفق مزدوج للمعلومات بين المشاركين في عملية الاتصال وفي غياب تنوع وتعدد مصادر المعلومات التي تسمح بفرص أوسع للاختيار تغيب ديمقراطية الاتصال[1]. وإذا قارنا ما يتضمنه هذا المفهوم بواقع الممارسات الإعلامية في الوطن العربي لا يسعنا إلا أن نقبل ما انتهى إليه د. راسم الجمال من أن ممارسة حق الاتصال تحدده السلطة ذاتها[2].

حقوق الإنسان العربي بصفة عامة وحق الاتصال بصفة خاصة - كما اتضح - هي حقوق منتهكة، الإنسان العربي بصفة عامة يشعر أن دوره مهمش، كما أنه لا يشعر بالاقتدار السياسي فمصيره يتقرر رغما عن أنفه، وهو يكاد يكون متفرجا يرى ويسمع ما يجري من حوله دون أن يشارك فيه. وكما قلنا آنفا فإن حقوق الإنسان في الوطن العربي تمثل قاعدة المثلث وأحد أضلاعه هم السياسيون أو صناع القرار ومن بيدهم الأمر في المجتمع، وهم المسئولون مسئولية مباشرة عن انتهاك هذه الحقوق. فالدولة العربية المهيمنة على كل شيء التي تسعى بكل الطرق للسيطرة على الاقتصاد والسياسة والاتصال والتعليم ... إلخ وترفض المساومة في هذه السيطرة. من الصعب أن تصون حقوق الإنسان لأن هذه الحقوق ببساطة تعني - فيما تعنيه- أن يشارك الإنسان العربي في رسم سياسة بلده وصناعة القرارات الهامة بها. بما في ذلك إمكانية تغيير الفلسفة التي يسير عليها النظام - إن وجدت له فلسفة- أو تغيير السلطة السياسية إن كان في هذا التغيير ما يصلح شأن المجتمع وهي أمور كلها تعني قبول الدولة والساسة بتنازلات يعتبرونها إهانة أو إنقاصا من حقوقهم.

أما الضلع الثالث وأعني به الإعلاميين فهم مسئولون مسئولية مباشرة وغير مبشرة لانتهاك حقوق الإنسان العربي. ولنا أن نحملهم جزءًا كبيرًا مما يعانيه الإنسان العربي. والمسئولية المباشرة تعود إلى سلبيتهم إزاء التعامل مع قضية حقوق الإنسان وجعلها في الظل أو في عالم النسيان بل الأكثر من ذلك أنهم بممارساتهم

الإعلامية الحالية يسعون لتكريس الأوضاع القائمة. وخلق القناعة وتسويغها لدى القطاع الأكبر من المجتمع بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. وفي أحيان أخرى يمارسون دورًا استفزازيًّا في انتهاك هذه الحقوق عندما يخفون الحقائق أو يعرضونها مشوهة وناقصة أو مكذوبة طمعا في التقرب من السلطان أو للاطمئنان على دوام الوظيفة. ومسئوليتهم غير المباشرة ترجع إلى تقاعسهم عن مطالبة السلطة بحقوقهم التي انتهكت هي الأخرى وإذا كان هؤلاء الإعلاميون غير قادرين على الدفاع عن حقوقهم في مواجهة السياسيين، فكيف لهم أن يدافعوا عن حقوق الآخرين. إن هذه الدائرة المتشابكة الحلقات في حاجة إلى جهود الباحثين والعلماء في كافة التخصصات للبحث في كيفية الإنتقال بالمجتمع من هذه الوضعية المتخلفة الراكدة إلى وضعية جديدة يحص فيها الإنسان العربي على حقه كاملا.

نماذج العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي:

لعله أصبح من الممكن الآن أن نضع نموذجا يجسد واقع العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي. وهو أمر ليس بالسهل الميسور.

فالعلاقة بين الطرفين لا تأخذ وتيرة واحدة كما أنه من الصعب أيضًا الوصول إلى نموذج واحد يفسر هذه العلاقة على مستوى العالم العربي كله شرقه وغربه شماله وجنوبه. لأن هناك يقينا اختلافات شئنا أو لم نشأ بين قطر عربي وآخر، فمن غير الممكن القول بأن تآكل الشرعية أو الاغتراب عن الذات أو هيمنة الدولة تسم كل الأنظمة العربية بنفس الدرجة، كما أنه من غير الممكن كذلك القول بأن نظام الاتصال العربي متجانس في كل الأقطار العربية، هو تابع في كل الدول لكن درجة التبعية قد تختلف من مكان لآخر، أنظمة الاتصال العربية في معظمها بعيدة عن التوجه الأصيل للهويه العربية الإسلامية لكن درجة البعد هذه تختلف من بلد لآخر، يعمل لصلح الأنظمة العربية على حساب الإنسان العربي، لكن هذا الطغيان وهذا الشطط في التوجه والغايات الإعلامية يختلف من قطر لآخر، كما أن حقوق

الإنسان لا تنتهك بنفس الدرجة هي الأخرى في كل الأنظمة العربية. وفوق كل هذا فإن البلد الواحد قد يجمع نماذج مختلفة تصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في هذا القطر. إذ ليس صحيحًا أيضًا أن الإعلاميين - كل الإعلاميين - في مصر يمكن وضعهم في سلة واحدة، هذا غير واقعي وغير منطقي. ولذا لنا أن نبحث في وضع عدة نماذج تجسد هذه العلاقة بين الطرفين على اختلاف درجات سماتها وعلى تبيناتها وعلى تشابكا مع غيرها من المتغيرات الأخرى الفاعلة في المجتمع. وفيما يلي نعرض بإيجاز لهذه النماذج:

النموذج الأول: المتملق - المداهن

لم يعدم الوطن العربي على مر التاريخ هذا النموذج - فالتراث العربي وخاصة الهجاء والرثاء والمديح كلها مؤثرات تراكمت وتفاقمت وأفرزت لنا هذه الفئة من الوصوليين السباقين إلى تأييد السلطان والحاكم في كل وقت، في كل مناسبة، في كل ظرف. فهم ملكيون أكثر من الملك. مهمة الإعلامي الأساسية تبرير تصرفات الحاكم، وإخفاء السلبيات والمبالغة في عرض الإيجابيات وشن حملات العداء على الخصوم والوقيعة بين الحاكم وأي اتجاه قوي في المجتمع يمكن أن يفضح مسلكه. أسلوبه في التعامل مع القضايا انقلابي يتسم بالحدة والحدية، لا يصدر في رأيه عن معلومات، كما أنه لا يعتمد عليها ولا يحتاجها أنه فقط قد يحتاج لمعلومة واحدة من الواقع، أو من صنع خياله تبرر له أن ينقلب انقلابًا حادًا، يقيس نجاحه بمدى قربه من السلطة ومدة ملازمته له في حله وترحاله، يشعر الحاكم دائمًا بأنه حاميه وسنده وأن كل من حوله يتآمرون عليه.

النموذج الثاني: الخادم الأمين المطيع "النموذج الأبوي"

في هذا النموذج تسود قسم الطاعة والاستسلام بوعي أو بدون وعي، فالإعلامي هنا ينظر إلى صانع القرار أو السياسي نظرة الخادم إلى السيد. ليس له حق المناقشة أو إبداء الرأي، وكلما بالغ في الأمانة والطاعة كلما شعر أنه أدى ما عليه،

مثل هذا الإعلامي يجنب نفسه مشاكل إبداء الرأي وهو يبدو مرضيا عنه بل محبوبا لدى قطاع كبير من السياسيين، يرى أن مهمته تتمثل في النقل المحايد، الأمين كما رواه السياسي سواء كان مقتنعا في داخله أم لا، وحتى يجنب نفسه الصراع الداخلي فإنه بمرور الوقت تتولد لديه القناعة بصدق وأمانة ما يقول السياسي.

النموذج الثالث: رجل البريد المنضبط

الإعلامي هنا ليس إلا قناة لنقل المعلومات والأفكار والآراء غالبًا من طرف واحد من جانب الساسة إلى الجمهور وليس له أن يتدخل في صياغة المادة الإعلامية وأحيانًا يتلقاها شبه جاهزة للنشر، وفي الحقيقة فإن هذا النموذج ينطبق أكثر على الإعلاميين الشبان الذين تنحصر مهمتهم في الجمع الآلي للأخبار بناء على تعليمات إما من جانب رؤسائهم المباشرين أو مصادرهم السياسية. هذا النموذج يتطور مع الوقت لينتمي إلى أحد النماذج السابقة أو ربما التالية، معيار نجاح الإعلامي في هذا النموذج هو سرعة تغطية الحدث وتحقيق السبق الإعلامي (الصحفي - الإذاعي) للمؤسسة التي ينتمي لها.

النموذج الرابع: البيروقراطي - الموظف

الإعلامي هنا عضو في تنظيم إداري هيرازكي مهمته وهدف محدد له، ومرسوم سلفا سواء بشكل مكتوب أو متعارف عليه يتسم بأعلى درجات الروتينية، يتحرك ويتصرف بأوأمر رئيسه في العمل، دوره الحقيقي يتمثل في كسب رضاء رئيسه المباشر وأحيانا يطمع في كسب رضاء رئيس المؤسسة الإعلامية، ينتظر الراتب في آخر الشهر كأي موظف حكومي، وبحكم هذه البيروقراطية فهو بعيد تماما في عمله عن الإبداع، ما يفعله اليوم يتكرر غدا وهو بعينه ما فعله بالأمس. إنه إعلامي يكاد يكون منفصلا عن السلطة والمجتمع في وقت واحد حتى ولو كان عمله يخدمهما معا لأن العبرة بالهدف. وهدفه ألا يثير مشاكل مع رئيسه، كما قد يدخل في جماعة أو شلة عمل داخل المؤسسة في صف أحد الرؤساء في مواجهة منافسه، يكاد يعمل

بالريموت كنترول، إنها سلسلة من الأوامر والتعليمات والنواهي. نجاحه يتمثل في الالتزام بالتنفيذ الحرفي لما يصدر إليه.

النموذج الخامس: الأناني - النفعي - الغائي

الإعلامي هنا كل اهتمامه على مصلحته فأينما وجدت المصلحة وجد، وسود الأسطر، وتابع الحدث. إنه ينظر إلى العمل الإعلامي كتجارة يجب أن يخرج منها بأكبر قدر ممكن من العائد، يتحين الفرصة المناسبة ليتقرب إلى قطاعات معينة من الجمهور إن وجد في ذلك مصلحته ومستقبله، ومن ثم لا يتورع أن يخلط بين التحرير والإعلان فهو يبيع قلمه لمن يشتري.

النموذج السادس: المتمرد فاقد الهدف والبرنامج

والشذوذ هنا ليس شذوذا إحصائيا فقط، بقدر ما هو شذوذ وظيفي فمثل هذه الفئة لا تعد نشازا عن غيرها لندرتها ولكن لأنها تقوم بوظيفة ليست سوية، فالصحفيون متمردون وناقمون وساخطون على السياسيين والمجتمع والمؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها، وبالتالي فإن الإعلامي هنا قد يقدم نقدا لموضوع ما لكنه لا يقدم البديل لغياب الهدف والبرنامج الموجّه. وما يكتبه ليس نقدا ولكنه ليس أكثر من تعبيره عن سخطه على من حوله.

النموذج السابع: المتفرنج المتهور

ينتمي إلى النموذج قلة من الإعلاميين، لا أقول ذوي التوجه الغربي في الفكر والسلوك، ولكن الأدق القول إنهم يعيشون حالة انبهار بالغرب وما يرتبط به. ذلك الإنبهار الذي يدفع بصاحبه إلى الاستعلاء على المجتمع الذي يعيش فيه، إذ يرى نفسه وقد سبق الآخرين بمسافات يصعب معها إجراء حوار معهم. هؤلاء في العادة لا تشغلهم السياسة كثير بقدر ما يستهويهم الفن وتكون العلاقات وتدمير - بوعي أو بدون وعي- أصول المجتمع الثقافية والحضارية والتربوية والأخلاقية،

إنهم يعادون كل أصيل ويفضلون كل غربي، وللأسف لا يشكل هؤلاء عبئا على السياسيين من ثم فهم من أهل الحظوة.

النموذج الثامن: المثقف - الهادئ - الدبلوماسي

الإعلامي هنا واسع المعرفة مهتم بقضايا مجتمعه معبر عنها خير تعبير، ولكنه في نفس الوقت يحافظ على علاقته بالسلطة ليس تواطؤا معها، ولكنه يرى أن النقد الهادئ والإصلاح التدريجي قد يأتي بنتيجة أفضل ولذا وصفته بالدبلوماسي.

الإعلامي هنا يرفض المطلق ويؤمن بالحلول الوسط ويسعى إلى تحقيق الممكن في ظل الظروف القائمة، يسعى جاهدا للحفاظ على ثقة الرأي العام في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بمسافة بينه وبين السلطة تسمح له بتقديم النصح الهادئ. إنه الإعلامي الملتزم بالأخلاق والمعايير في نفس الوقت غير منفصل عن الواقع. قد تصفه بعض فئات الجماهير الرافضة للنظام الحاكم ضمن نموذج المتملق المداهن.

النموذج التاسع: المعارض صاحب البرنامج

ينطبق هذا النموذج على الإعلاميين المنتمين لأحزاب معارضة ذات برامج محدده، ولديهم مسئولية إزاء الحزب الذي يعبرون عنه، وهم يعانون اضطهاد السلطة لهم من ناحية واضطهاد الإعلاميين الذين يخدمون السلطة من ناحية أخرى، وقد تضيق أو تتسع مساحة الحرية التي يتحركون فيها من قطر عربي لآخر. ونتيجة قناعتهم بأن تداول السلطة يكاد يكون مستحيلا في بلادهم فإنهم عادة يجنحون إلى المبالغة والتهويل في إبراز سلبيات الحكم والتضخيم في الفردوس الموعود الذي سيتحقق بوصول أحزابهم الحكم. الأمر الذي أثر على مصداقيتهم أمام الرأي العام، وتحاول السلطة بطرق شتى استهواء بعضهم وقد تنجح في بعض الأحيان، بعض هؤلاء يعيشون حالة إحباط شديد.

النموذج العاشر: الناقد الموضوعي - الإنتلجنسيا

الإعلامي هنا هو بالضبط المثقف العضوي الذي حدد مواصفاته الفيلسوف الإيطالي جرامشي، فهو ملتحم بالجماهير ملتزم بقضاياهم، منحاز إليهم، معبر عن طموحاتهم وهو رمز التغيير إلى الأفضل في المجتمع، هذا النموذج يضم لفيفا من التوجهات الأيديولوجية، ومعيار نجاحهم يتمثل في دفع السلطة لإحداث التغيير الذي يتفق ومصالح القطاع الأكبر من المجتمع.

النموذج الحادي عشر: صاحب الرسالة

هؤلاء الإعلاميون اختاروا العمل الإعلامي طواعية وفرضوا المسئولية على أنفسهم باختيارهم الحر، ولذا وهبوا أنفسهم من أجل إرساء قواعد الحق والخير والعدل والسلام في المجتمع، هذه الفئة تضحي من أجل الآخرين، قد يكون لها دور في الصلح بين فئات المجتمع أو في التقريب بين السلطة والجماهير، أو حتى بين الدول وبعضها، لا يسكتون على خطأ أيا كان مصدره، يعبون عن روح الأمة ويجسدون أمالها وآلامها.

النموذج الثاني عشر: الإسلامي المستنير

الإعلامي هنا لا ينتمي إلى حزب أو تنظيم بقدر ما ينتمي إلى فكر، ومهمته الأساسية إبراز الوجه الحضاري للإسلام في مواجهة خصوم الإسلام. إنه يؤمن بديمقراطية الإسلام ويعتقد اعتقادا راسخا بأن الإسلام دين الحرية والعدل والمساواة، وإنه سبق القانون الوضعي بمراحل، كما يدرك أيضًا أن الصورة المشوهة عن الإسلام إنما هي صورة واقع كئيب من إنتاج المسلمين أنفسهم وصياغة الغرب المغرضة لهذا الواقع، وأخيرًا فإنه يؤمن بأن الإسلام يحكم على تصرفات البشر بينما لا يجوز أن يُحكم على الإسلام من خلال تصرفات الناس. الإعلاميون هنا في حقيقة الأمر يلقون ترحيبًا كامنًا ومستترًا من الرأي العام في مقابل الاضطهاد من باقي الإعلاميين خاصة العلمانيين منهم وقطاعات أخرى من السياسيين.

نظرة تحليلية:

١- لا تعبر النماذج الاثنا عشر السابقة عن قطاعات متساوية من الإعلاميين من حيث العدد، فترتيب هذه النماذج يعكس التناقص التدريجي في حجم النموذج، فالأول يعبر عن أكبر القطاعات الإعلامية في الوطن العربي، يليه النموذج الثاني وهكذا إلى أن نصل إلى أقل النماذج حجما من حيث عدد الإعلاميين المنتمين إليه وهو النموذج الثاني عشر.

٢- إذا اتفقنا على أن ترتيب هذه النماذج يمثل مؤشرًا للحجم، فإن هذا الترتيب قد يختلف من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، فبينما نجد أن نموذج الإعلامي النفعي الغائي يعبر عن القطاع الأكبر من الإعلاميين في بلد ما فإن نموذج الخادم الأمين المطيع (النموذج الأبوي) قد يحتل المرتبة الأولى في بلد آخر.

٣- هذه النماذج ليست مغلقة على ذاتها، ولكن الإنسياب صفتها. فقد نجد إعلاميا ينتمي إلى النموذج السادس (المتمرد فاقد الهدف والبرنامج) لكن لظروف ما - دخوله في الحزب الحاكم، شغله لمنصب داخل المؤسسة الإعلامية... إلخ - قد ينتقل إلى النموذج الثالث المتملق المداهن.

٤- و كما أن الانسيابية قائمة بين النماذج المختلفة فإن إمكانية انتماء نفس الإعلامي إلى أكثر من نموذج أمر وارد، فقد يكون خادمًا أمينًا ومع ذلك يقوم بدور رجل البريد والمداهن في آن واحد.

٥- تم ترتيب هذه النماذج بأسلوب يعكس درجة قرب الإعلامي من السياسي أو الجمهور، فالنموذج الأول المتملق المداهن هو أقرب النماذج إلى السلطة وأبعدها عن الجمهور، والنموذج الأخير، الإسلامي المستنير هو أبعد النماذج عن السلطة السياسية وأقربها إلى الجماهير، والنماذج في الوسط " المتمرد فاقد الهدف والبرنامج، والمتفرنج المتهور" تقع في حالة وسط بين السياسيين والجماهير.

٦- يعكس هذا الترتيب للنماذج السابقة موقف النموذج من حقوق الإنسان، فكلما اقترب النموذج من السلطة " المتملق المداهن" اتسم دوره بالسلبية إزاء حقوق الإنسان، وتقل هذه السلبية تدريجيا وتتحول إلى دور إيجابي قوي حينما نصل إلى نموذج الإعلامي الإسلامي المستنير باعتباره أكثر النماذج دفاعا عن حقوق الإنسان العربي - ولنذكّر مرة أخرى أن الإعلامي هنا هو ذلك الذي يستمد أخلاقياته ومبادئه من منابع الإسلام الأصيلة، تلك التي تؤمن بحرية الفرد وتحافظ على كرامة الإنسان، وتصون له عقيدته ومذهبه أيا كانت هذه العقيدة وذلك المذهب، يؤمن بأن الإسلام دين ودنيا معا ولكنه شرع للدين أكثر مما شرع للدنيا، كما أنه يعيش عصره منفتحا على العالم شرقه وغربه يتصرف تصرف المستغني. والأهم هنا أن الإعلامي يؤمن بأن الدولة مدنية في الأساس وأن الحاكم يستمد شرعيته من الشعب الذي يختاره ويحاسبه، وأنه لا سلطة تعلو سلطة الشعب، المهم أن تكون المرجعية إسلامية، وألا تصطدم أو تتعارض التشريعات الأساسية وهي تسعى لتحقيق صالح الدولة والمجتمع بالشريعة الإسلامية.

ولما كانت الرسالة المحمدية هي الخاتمة لكل الرسالات جاءت من المرونه بحيث تعطي العقل البشري الحرية كاملة لمواكبة ما يستجد من قضايا ومشكلات لم تكن موجودة حال نزول القرآن الكريم، بعبارة أوضح يمكن القول إن الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية هي دولة منفتحة على العالم بأسره شرقه وغربه، لا تعرف الانغلاق، وهي دولة ديمقراطية تأخذ بكل الجوانب الإجرائية المتعارف عليها لإرساء قواعد وأسس الديمقراطية بحيث يتم الوصول إلى السلطة عبر انتخابات نزيهة، وتتداول السلطة فيها عبر صناديق الانتخابات، الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الطبقية، لا مجال لحكم رجال الدين، أو الفقهاء كما هو الحال في الحكم الشيعي الإيراني الذي يمثل تشويها حقيقيا للأصول الإسلامية في الحكم الديمقراطي، المهم أن تدار أمور السياسة

والاقتصاد وغيرهما بما يحقق صالح المجتمع وبما يدفعه إلى مواكبة العصر والأخذ بزمام الأمور كلها دون أن يكون هناك اصطدام ظاهري أو خفي بأساسيات الشريعة الإسلامية.

٧- إن النماذج السبعة الأولى تعبر عن الأغلبية العظمى من الإعلاميين في الوطن العربي وإن اختلف حجمها من قطر لآخر، ولما كانت هذه النماذج غير مقبولة شكلا ومضمونا من جانب الرأي العام العربي فإن النتيجة المنطقية في هذا السياق هي أنه كلما قويت العلاقة بين السياسيين والإعلاميين المنتمين لهذه النماذج فقد الرأي العام العربي الثقة في الإعلام العربي، ولجأ إلى مصادر الإعلام الغربية للحصول على الحقيقة، ويرتبط بذلك أيضًا فقدانه الثقة في الأنظمة السياسية العربية التي تزداد شرعيتها تآكلا.

وحتى نتأكد من صحة هذه النتيجة لنا أن نراجع بعض الدراسات على النحو التالي: في رسالة الماجستير لكاتب هذه السطور عن دور وسائل الإعلام في وضع أولويات اهتمامات الرأي العام Agenda Setting حاول الباحث دراسة العلاقة بين أولويات اهتمامات وسائل الإعلام وأولويات اهتمامات الرأي العام وذلك لاختبار الفرض الرئيسي لنظرية وضع الأجندة القائل بقدرة وسائل الإعلام على ترتيب أولويات اهتمامات الرأي العام، أما الوسائل التي خضعت للدراسة فهي جريدة الأهرام القومية وجرائد الوفد والشعب والأهالي كجرائد حزبية. كما أجريت الدراسة على عينة ممثلة للعاملين في النقابات المهنية في مصر (٢٠ نقابة) وكان من نتائج الدراسة:

- أن الارتباط بين أولويات اهتمامات جريدة الأهرام وأولويات اهتمامات الرأي العام ضعيفة جدًّا " ١٩,." وهو ارتباط ضعيف وغير ذي دلالة.
- أن الارتباط بين أولويات اهتمامات الصحف الحزبية واهتمامات الرأي العام قوي "٨٥,." وهو ارتباط إيجابي وذو دلالة[٣٣].

ولنا أن نتأمل مغزى هذه النتيجة وهي أن أكثر الصحف المصرية إن لم يكن العربية قوة سواء تمثلت هذه القوة في عراقة المؤسسة، وتاريخها وتنوع المادة الإعلامية بها وضخامة عدد العاملين وتميز بعض موادها الإعلامية يحقق الأثر العكسي مباشرة.

وبعيدًا عن هذه الدراسة لنا أن نتأمل تساؤل وزير الإعلام الكويتي أثناء أزمة حرب الخليج وهو لماذا لا يوجد إقبال على إذاعاتنا من المواطنين؟ وعزا سبب ذلك إلى أن بعض الأجهزة الإعلامية في دول الخليج والعالم العربي يتمتع بطابع رسمي يغلب على صبغتها الإعلامية، وبالتالي لا يستطيع أن ينقل كل الأخبار. ودلل على ذلك بالقول إذا حصل حدث في دول مجلس التعاون الخليجي فإننا نسمعه من إذاعات أجنبية قبل أن نسمعه من أجهزة إعلام هذه الدولة(IIIII).

كما يؤكد واحد من الذين مارسوا مسئولية قيادة العمل الإعلام الإذاعي في مصر الأستاذ سعد لبيب أنه لا بد أن نتذكر أن سيطرة الدولة على وسائل الاتصال وتوجيهها لدعم سياساتها كانت أحد أسباب ضعف مصداقية هذه الوسائل ودفع الجمهور المتلقي إلى الاعتماد على قنوات الاتصال الدولية على الأخص خلال الأزمات(II).

٨- كلما سادت النماذج الإعلامية الخمسة الأخيرة زادت الثقة في الإعلام وتحول الرأي العام السلبي إلى إيجابي، وأصبح من الممكن إحداث التغييرات الاجتماعية الواسعة بالأسلوب الهادئ الذي يحقق للإنسان العربي آدميته.

٩- النماذج السبعة الأولى تسود النظام الاتصالي الإذاعي (الراديو والتليفزيون). وقلما نجد أيا من النماذج الخمسة الأخيرة في هذه النظام ويرجع ذلك إلى الإشراف المباشر للدولة وملكيتها للنظام الإذاعي مقارنة باتاحتها بعض الحرية للنظام الاتصالي الصحفي، تلك الحرية التي سمحت بظهور نسبي للنماذج الخمسة الأخيرة.

١٠-إن هذه النماذج الاثني عشر في حاجة إلى دراسات أمبيريقية واسعة تاريخية، ميدانية، اجتماعية، تحليلية لمضمون الرسالة الإعلامية وذلك بهدف:

أ- التحليل الديموجرافي والاجتماعي لكل نموذج.

ب- بيان حجم كل نموذج على وجه الدقة.

ت- بيان درجة الثبات أو الحراك بين النماذج المختلفة.

ث- بيان الأدوار التي يقوم بها كل نموذج في علاقاته بالسياسيين والجماهير.

ج- اتجاهات الرأي العام العربي نحو النماذج الاثني عشر.

ح- أوجه التشابه والاختلاف بين هذه النماذج في الوطن العربي.

ولذا فإن هذه الدراسة تمثل نقطة انطلاق لدراسات أخرى لاختبار هذه النماذج.

وأخيرًا فإن هذه الدراسة بتحليلها لنماذج العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، والبحث في المتغيرات المؤثرة فيها والمرتبطة بها تنتهي إلى قبول الفرض الرئيسي لهذه الدراسة والقائل بأن: "الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمنة الكاملة، والمغتربة عن ذاتها قد خلقت نظاما اتصاليا تابعا لها يضفي عليها الشرعية لتأمينها ويعضد من هيمنتها، ويعيد إليها ذاته المفقودة. ونتيجة لذلك سادت أنماط للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية في معظمها محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربي عن ذاته وانتهاك حقوقه، وفقدانه الثقة في هذه النظامين معًا".

النموذج المأمول:

إذا كانت النماذج الاثنا عشر السابقة تجسد واقع العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، فإن السؤال الجدير هو: ما هو النموذج الذي نأمل أن يسود مستقبل العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي؟

وبداية لا نود الإسهاب في هذه النقطة، نود أن نشير فقط إلى بعض الأساسيات التي يمكن أن ينبني عليها النموذج الجديد. نقطة الانطلاق هنا هو ما نادى به المفكر الكبير علي شريعتي إذ قال يجب على المفكر في المجتمع الإسلامي أن يفهم أن الروح الغالبة على ثقافته هي الروح الإسلامية وأن الإسلام هو الذي صنع تاريخ مجتمعه وإذا لم يدرك هذه الحقيقة- كما فعل أغلب مفكرينا - فسوف يسقط ضحية لوجه المصطنع المحدود، وهو يرى ضرورة الانتقال بالإسلام من مجرد التراث الحضاري إلى أن يصبح واقعا نعيشه، وتعبر عنه كافة مظاهر الحياة في المجتمعات الإسلامية ويعلن علي شريعتي بوضوح أن على رأس اهتمامات المفكر الإسلامي المعاصر ضرورة تكثيف الجهود للبحث عن الطاقات الثورية الكامنة في الإسلام والكشف بوضوح عن علاقة الإسلام بمبدأ الثورة وبدلا من أن يكون مترجما لثقافات الغرب، أن يقوم باستخراج هذه الطاقة الثورية الكامنة في الإسلام وأن ينقلها من اللاوعي إلى الوعي بعد أن يقوم بكشفها وتنقيتها[I].

وانتقل من علي شريعتي إلى المفكر العربي محمد سليم العوا الذي يقول إننا نعتقد أن الإسلام إنما يحكم على تصرفات الناس وأفعالهم ويحكم فيها ويقاس به صلاح واقعهم أو فساده بينما لا يجوز أن يُحكم على الإسلام من خلال تصرفات الناس أو واقع حياتهم طالما كانت هذه التصرفات أو هذا الواقع مخالفين لأحكام شريعة الإسلام، ويطرد هذا الحكم حتى ولو كان من خالف واقع حياتهم شريعة الإسلام ينتسبون إليه أو يتذرعون به إذ المعتبر في هذا هو الحقيقة دون المظهر[II].

ومن المفكرين المعاصرين إلى ابن كثير الذي يرى أنه في ظل الخلافة الراشدة كان لكل فرد من المسلمين الحق الكامل في ممارسة الرقابة على السلطة وله كامل الحرية لتوجيه النقد أو لتقويم سلوك القيادة. والتعبير عن ذلك بدون خوف من عقاب يترتب على ممارسة حرية التعبير عن الرأي وتوجيه النقد والمعارضة. ذلك أن الخلافة لم تنعقد لأحد من الخلفاء الراشدين إلا بعد الرضاء الحر من قبل جمهور المسلمين[III].

أعرض لذلك وأملي أن يفيق مفكرونا وساستنا من غفلتهم ويستيقظوا قبل فوات الأوان لنعيد إلى مجتمعنا العربي ذاته المفقودة وهويته الضائعة وسط ضباب كثيف يحجب الرؤية وفي ظل نظام عالمي جديد يتكون على حساب الضعفاء، إن النموذج المأمول لسيادة العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، بل بينهما معا وبين الجماهير، وبين المجتمع العربي والمجتمع العالمي هو النموذج الإسلامي الحضاري.

المراجـع

(I) د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ص ٣٢.

(II) انظر د. بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣) ص ٣٢.

(III)سمير أمين، الدولة والاقتصاد والسياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، ١٩٩٢، ص ١٩.

(IV) د. سعد الدين إبراهيم، المفكر والأمير، تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب في سعد الدين إبراهيم محرر، الإنتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة(عمان:منتدى الفكر العربي،١٩٨٨) ص ٥٦٢، ٥٦٣.

(V) حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني في مصر والسودان في مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢) ص ٥٠٤.

(VI) د. يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت،١٩٨٤) ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(VII)مايكل هدسون، الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات، في هشام شرابي محرر، العقد العربي القادم، المستقبلات البديلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون، ١٩٨٦) ص ٢١٨.

(VIII)د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربي، في مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٤٢٦.

(IX) د. مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العربي، في مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق ص٦٤٨، ٦٤٩.

(ا) د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

(ب) جميل مطر ومصطفى نبيان (محرران)، من حملة مشاعل التقدم العربى أحمد بهاء الدين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧)، ص ١٦٤.

(ج)د. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية، مجلة شئون عربية (تونس: العدد٢٤فبراير،١٩٨٣) ص ٣٩-٤٤.

(د)د. فاروق أبو زيد التحديات الإعلامية العربية: مقارنة بين عقدي الخمسينيات والثمانينيات مجلة المستقبل العربي العدد ١٢٨، ١٩٨٩، ص ٦٩، ٧٠.

(ه)حماد إبراهيم، أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة، ١٩٧١-١٩٨١، ورقة مقدمة لندوة دراسة المجتمع المصري وهموم الباحثين الشباب بقسم العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٣. ص ٤-٨.

(و) الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، تونس ١٩٨٧ ص ٦٦، ٧٤.

(ز)د. راسم الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١) ص ٣٨.

(ح) د. فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦) ص ٦٧،٤٨،٤٦،٣٥،٣٤،٣٢،٢٦،٢٣.

(ط) د. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص ٤٧.

(ى)د. فاروق أبو زيد، التحديات الإعلامية العربية، مقارنة بين عقدي الخمسينيات والثمانينيات، مرجع سابق، ص ٧٠.

(ك) مجلة الدراسات الإعلامية العدد ٥٨ يناير-مارس ١٩٩٠ ص ٢٠ سجاد الغازي، حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي.

(ل)أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠) ص ١٧.

(م) - William A Rough, the Arab press, news and political process in the Arab world, Croom Helm, London, 1979 pp.5-12

(ن)أمدي- مايكل هابت، دور الإعلام في العالم الثالث، في د. جون مارتن وآخرون، نظم الإعلام المقارنة، ترجمة علي درويش(القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١) ص١٤٦،١٤٣.

(س)د. راسم الجمال، الإعلام العربي المشترك، دراسة في الإعلام العربي الدولي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) ص ١٤٤،١٤٣.

(١٠٣)عبد الله بو جلال، الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٤٧ ، ١٩٩١، ص٥١-٥٦.

(١٠٤)د٠ عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي، الأداء المهني للعاملين بالصحف المصرية، مجلة اليقظة العربية، العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٠، ص ١١٠-١١٣.

(١٠٥)سعد لبيب،الإعلام الإذاعي في أزمة الخليج، الدراسات الإعلامية، العدد ٦٤، ١٩٩١، ص٨١.

(١٠٦)جميل مطر، الإعلام المصري وأزمة الخليج، الدراسات الإعلامية، العدد ١٩٩١،٦٤، ص٥٦.

(١٠٧)حماد إبراهيم، أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة، ١٩٧١-١٩٨١، مرجع سابق، ص ٥،٥١.

(١٠٨) Leon V. Signal, reporters and officials, organization and politics of news making (Lexington, Massachusetts, London)D.C Health and Company, 1973, pp.182-183

(١٠٩) د. بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٥١، ٥٤، وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر الفصل الخاص بالعلاقة بين العملية الاتصالية والسياسية في نفس الكتاب.

(١١٠)حماد إبراهيم، أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٧٧، ٨٧، ٨٨، ٩٣.

(١١١) د. بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣١١-٣١٣.

(١١٢)د. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص٥٤.

(١١٣)د. فاروق أبو زيد، التحديات الإعلامية العربية مقارنة بين عقدين الخمسينيات والثمانينيات، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

(١١٤)باقر سلمان النجار، إنتلجنسيا أم المثقفون: قراءة في الأصول الاجتماعية للمثقفين في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٠، ١٩٩١، ص ٧٥-٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠.

(١١٥)د٠ نديم البيطار، المثقفون والثورة منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، طبعة أولى، ١٩٨٧.

(١١٦)توفيق الحكيم، التعادلية في الإسلامي، القاهرة، مكتبة مصر ١٩٨٨، ص ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٢١.

(١١٧)د. غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر "١" القاهرة، أخبار اليوم، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٣٠.

(١١٨) د. سعد الدين إبراهيم، المفكر والأمير، دراسة في تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين في الوطن العربي في سعد الدين إبراهيم، محرر الإنتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة، مرجع سابق، ص ٥٦٥.

(١٠٣) د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٦٥، ٥٦٧.

(١٠٤)د. سيف الدين عبد الفتاح، عقلية الوهن، دراسة لأزمة الخليج (القاهرة: دار القارئ العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٢١، ٢٥.

(١٠٥)د. الحبيب الجنحاني، المفكر والسلطة في التراث العري الإسلامي في د٠ سعد الدين إبراهيم محرر، مرجع سابق، ص ٤٤.

(١٠٦)د. عاطف عضيبات، أزمة المثقفين العربي في د٠ سعد الدين إبراهيم محرر، مرجع سابق، ص ١٦٣، ١٦٥ ،١٦٧، ١٦٨.

(١٠٧)د. غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر، مرجع سابق، ص ٢١ ،٢٦، ٢٧.

(١٠٨)السيد ياسين، أوراق ثقافية، مصر بين الأزمة والنهضة، يوميات باحث مصري، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٧، يناير ١٩٩٢.

(١٠٩)للمزيد من التفاصيل حول دراسات وضع الأجندة انظر د٠ بسيوني إبراهيم حمادة، العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في وضع أولويات القضايا العامة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

(١١٠) John Marin, government and the news media in Dan d nimmo (ed) handbook of political communication Beverly Hills, sage publication 1981 p 445-446.

(١١١) Jay Blumler, politicans and press in dan nimmo (ea) op. Cit. pp.471-477.

(١١٢) Deni Elliott. Responsible journalism Beverly hills sage publication 1986 pp.13-21.

(١١٣) محسن عوض، مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥١، ١٩٩١، ص ٥٠، ٥٦.

(١١٤)أسامة عبد الرحمن، الانسان العربي والتنمية، حقوق الانسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣١، ١٩٩٠، ص ٥، ٦.

(١١٥) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٥١٩٩٠، ص ٣٤.

(١١٦)د. سعد الدين إبراهيم، مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي في هشام شرابي محرر، العقد العربي القادم المستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ٥٢، ٥٣.

(١١٧) Many voices one world, towards a new more just and more efficient world information and communication order, London, New York 1988 p 73.

(١١٨)د. راسم الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(IIII)د. بسيوني إبراهيم حمادة، العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في وضع أولويات القضايا العامة في مصر، مرجع سابق، ص٣،٤، ٣٢٥.

(IIIII)عرفان نظام الدين، الصحافة العربية وحرب الخليج، مرجع سابق، ص٦٧.

(III)سعد لبيب، الإعلام الإذاعي في أزمة الخليج، مرجع سابق، ص ٢١.

(II) د. نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٤٤٠-٤٤٧.

(III)د. محمد سليم العوا، النظام السياسي، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٩، ص ٢١٢.

(IIII)د. نيفين عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص١٨٧.